



الجمهورية الجزائرية
الديمقراطية الشعبية

الجريدة الرسمية

اتفاقات دولية . قوانين . أوامر ومراسيم
قرارات مقررات . منشير . إعلانات وسلاغات

الإدارة والتحرير الامانة العامة للحكومة	خارج الجزائر	تونس داخل الجزائر المغرب موريتانيا	الاشتراك سنوي
الطبع والاشتراكات ادارة المطبعة الرسمية	سنة	سنة	النسخة الاصلية النسخة الاصلية وترجمتها
7 و 9 و 13 شارع عبد القادر بن مبارك - الجزائر الهاتف : 15. 18. 65 الى 17 ح ج ب 50 - 3200 التيكس : 65 180 IMPOF DZ	150 د.ج 300 د.ج بما فيها نفقات الارسال	100 د.ج 200 د.ج	

لمن النسخة الاصلية 250 د.ج لمن النسخة الاصلية وترجمتها 500 د.ج لمن العدد للسنين السابقة : حسب التسمية. وتسلم الفهارس مجاناً للمشاركين. المطلوب منهم ارسال لفائف الورق الاخيرة عند تجديد اشتراكاتهم والاعلام بمطالبهم . يؤدي عن تغيير العنوان 300 د.ج لمن النشر على اساس 20 د.ج للسطر .

فهرس

قوانين واوامر

قانون رقم 87 - II مؤرخ في 14 رمضان عام 1407
الموافق 12 مايو سنة 1987 يتضمن الموافقة
على بروتوكول الاتفاق الاضافي للاتفاق
الاطاري للتعاون الصناعي بين حكومة
الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وحكومة الجمهورية التونسية، الموقع بمدينة
تونس في 14 يونيو سنة 1986.

قانون رقم 87 - I2 مؤرخ في 14 رمضان عام 1407
الموافق 12 مايو سنة 1987 يتضمن الموافقة
على اتفاقية التعاون الثقافي والعلمي والتقني
بين حكومة الجمهورية الجزائرية الديمقراطية
الشعبية وحكومة الجمهورية الفرنسية الموقع
عليها في مدينة باريس بتاريخ 11 مارس سنة
1986.

فهرس (تابع)

مراسيم تنظيمية

مرسوم رقم 87 - 126 مؤرخ في 21 رمضان عام 1407 الموافق 19 مايو سنة 1987 يتضمن انشاء ديوان لتهيئة منطقة خنشلة واستصلاحها. 795

مرسوم رقم 87 - 127 مؤرخ في 21 رمضان عام 1407 الموافق 19 مايو سنة 1987 يتضمن احداث باب ونقل اعتماد في ميزانية الدولة. 795

مرسوم رقم 87 - 128 مؤرخ في 21 رمضان عام 1407 الموافق 19 مايو سنة 1987 يتضمن نقل اعتماد الى ميزانية وزارة الشبيبة والرياضة. 797

مرسوم رقم 87 - 129 مؤرخ في 21 رمضان عام 1407 الموافق 19 مايو سنة 1987 يغير تسمية المعهد الوطني للموارد المائية فيجعلها «الوكالة الوطنية للموارد المائية». 798

مرسوم رقم 87 - 130 مؤرخ في 21 رمضان عام 1407 الموافق 19 مايو سنة 1987 يتضمن انشاء مؤسسة وطنية للافتات اشارات الطرق. 799

مراسيم فردية

مرسوم مؤرخ في 20 رمضان عام 1407 الموافق 18 مايو سنة 1987 يتضمن تعيين أعضاء مجلس أمن الدولة. 802

مرسوم مؤرخ في 20 رمضان عام 1407 الموافق 18 مايو سنة 1987 يتضمن انتهاء مهام مدير الادارة العامة برئاسة الجمهورية. 803

مرسوم مؤرخ في 20 رمضان عام 1407 الموافق 18 مايو سنة 1987 يتضمن تعيين سفير فوق المادة ومفوض للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية. 803

مرسوم مؤرخ في 29 ربيع الاول عام 1407 الموافق أول ديسمبر سنة 1986 يتضمن تعيين المدير العام للمؤسسة الوطنية للتوضيب بالورق والورق المقوى (استدراك). 804

قرارات، مقررات، مناشير

وزارة الشؤون الخارجية

مقررات مؤرخة في 4 رمضان عام 1407 الموافق

2 مايو سنة 1987 تتضمن تعيين مكلفين بالدراسات والتلخيص، قائمين بالاعمال مؤقتا. 804

مقرر مؤرخ في 4 رمضان عام 1407 الموافق 2 مايو سنة 1987 يتضمن تعيين مفتش قائم بالاعمال مؤقتا. 804

وزارة الداخلية والجماعات المحلية

قرار وزاري مشترك مؤرخ في 20 جمادى الاولى عام 1407 الموافق 20 يناير سنة 1987 يأذن بتنفيذ المداولة رقم 87/01 المؤرخة في 15 يناير سنة 1987 الصادرة عن المجلس الشعبي الولائي في الاغواط والمتضمنة انشاء المقاوله الولائية لتوزيع العتاد الفلاحي وصيانتة. 804

قرار وزاري مشترك مؤرخ في 20 جمادى الاولى عام 1407 الموافق 20 يناير سنة 1987 يأذن بتنفيذ المداولة رقم 86/26 المؤرخة في 23 نوفمبر سنة 1986 الصادرة عن المجلس الشعبي الولائي في أم البوقى والمتضمنة انشاء المقاوله الولائية لتوزيع العتاد الفلاحي وصيانتة. 806

قرار وزاري مشترك مؤرخ في 20 جمادى الاولى عام 1407 الموافق 20 يناير سنة 1987 يأذن بتنفيذ المداولة رقم 86/56 المؤرخة في 3 ديسمبر سنة 1986 الصادرة عن المجلس الشعبي الولائي في سطيف والمتضمنة انشاء المقاوله الولائية لتوزيع العتاد الفلاحي وصيانتة. 807

قرار وزاري مشترك مؤرخ في 20 جمادى الاولى عام 1407 الموافق 20 يناير سنة 1987 يأذن بتنفيذ المداولة رقم 86/28 المؤرخة في 16 نوفمبر سنة 1986 الصادرة عن المجلس الشعبي الولائي في سكيكدة والمتضمنة انشاء المقاوله الولائية لتوزيع العتاد الفلاحي وصيانتة. 808

قرار وزاري مشترك مؤرخ في 20 جمادى الاولى عام 1407 الموافق 20 يناير سنة 1987 يأذن بتنفيذ المداولة رقم 86/33 المؤرخة في 24

فهرس (تابع)

الموافق 7 مارس سنة 1987 يتضمن اجراء
مسابقة للدخول الى المدرسة الوطنية والمعاهد
الاسلامية لتكوين الاطارات الدينية. 816

وزارة التعليم العالي

قرار مؤرخ في 12 شعبان عام 1407 الموافق 11 أبريل
سنة 1987 يتضمن تنظيم مسابقة الالتحاق
بمؤسسات التعليم العالي في الهندسة
المعمارية. 819

قرار مؤرخ في 12 شعبان عام 1407 الموافق 11 أبريل
سنة 1987 يتضمن تنظيم مسابقة الالتحاق
بمؤسسات التعليم العالي في الاعلام الآلى. 821

قرار مؤرخ في 12 شعبان عام 1407 الموافق 11
أبريل سنة 1987 يتضمن تنظيم مسابقة
الالتحاق بالمعاهد الوطنية للتعليم العالي
في العلوم الطبية. 823

وزارة المالية

قرار وزاري مشترك مؤرخ في 29 ربيع الثاني عام
1407 الموافق 31 ديسمبر سنة 1986 يحدد
كيفية تطبيق المادة 116 من قانون المالية
لسنة 1983 المعدلة بموجب المادة 79 من قانون
المالية لسنة 1986 و المتعلقة بالرسم على
عقود النقل الفردي أو الجماعي المسلمة
للأشخاص المقيمين من أجل القيام بسفر
دولي. 824

قرار وزاري مشترك مؤرخ في 30 رجب عام 1407
الموافق 30 مارس سنة 1987 يتضمن التوزيع
المفصل للإيرادات والمصاريف للقطاعات
الصحية والمؤسسات الاستشفائية
المتخصصة. 826

قرار مؤرخ في 4 رجب عام 1407 الموافق 4
مارس سنة 1987 يتضمن تحديد شروط تسيير
الحسابات بالعملة الصعبة بالنسبة للمواطنين
المقيمين. 827

نوفمبر سنة 1986 الصادرة عن المجلس الشعبي
الولائي في عنابة والمتضمنة انشاء المقاوله
الولائية لتوزيع العتاد الفلاحي وصيانتة. 809

قرار وزاري مشترك مؤرخ في 20 جمادى الاولى
عام 1407 الموافق 20 يناير سنة 1987 يأذن
بتنفيذ المداولة رقم 86/399 المؤرخة في 29
نوفمبر سنة 1986 الصادرة عن المجلس الشعبي
الولائي في قسنطينة والمتضمنة انشاء المقاوله
الولائية لتوزيع العتاد الفلاحي وصيانتة. 811

قرار وزاري مشترك مؤرخ في 20 جمادى الاولى
عام 1407 الموافق 20 يناير سنة 1987 يأذن
بتنفيذ المداولة رقم 86/03 المؤرخة في 30
نوفمبر سنة 1986 الصادرة عن المجلس الشعبي
الولائي في وهران والمتضمنة انشاء المقاوله
الولائية لتوزيع العتاد الفلاحي وصيانتة. 812

قرار وزاري مشترك مؤرخ في 20 جمادى الاولى
عام 1407 الموافق 20 يناير سنة 1987 يأذن
بتنفيذ المداولة رقم 86/18 المؤرخة في 25
أكتوبر سنة 1986 الصادرة عن المجلس الشعبي
الولائي في غرداية والمتضمنة انشاء المقاوله
الولائية لتوزيع العتاد الفلاحي وصيانتة. 813

قرار وزاري مشترك مؤرخ في 20 جمادى الاولى
عام 1407 الموافق 20 يناير سنة 1987 يأذن
بتنفيذ المداولة رقم 86/21 المؤرخة في 7
ديسمبر سنة 1986 الصادرة عن المجلس الشعبي
الولائي في غليزان والمتضمنة انشاء المقاوله
الولائية لتوزيع العتاد الفلاحي وصيانتة. 814

قرار مؤرخ في 4 رمضان عام 1407 الموافق 2 مايو
سنة 1987 يتضمن انشاء لجنة استشارية
للتسمية الودية للنزاعات المتعلقة بالصفقات
التي تبرمها وزارة الداخلية والجماعات
المحلية. 816

وزارة الشؤون الدينية

قرار وزاري مشترك مؤرخ في 7 رجب عام 1407

قوانين وأوامر

قانون رقم 87 - 12 مؤرخ في 14 رمضان عام 1407 الموافق 12 مايو سنة 1987 يتضمن الموافقة على اتفاقية التعاون الثقافي والعلمي والتقني بين حكومة الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية وحكومة الجمهورية الفرنسية الموقع عليها في مدينة باريس بتاريخ 11 مارس سنة 1986.

ان رئيس الجمهورية،

- بناء على الدستور، لاسيما المادتان 154 و 158 منه،

- وبمقتضى القانون رقم 77 - 01 المؤرخ في 29 شعبان عام 1397 الموافق 15 غشت سنة 1977 المعدل، والمتعلق بالنظام الداخلي للمجلس الشعبي الوطني، لاسيما المادتان 156 و 157 منه،

- وبعد الاطلاع على اتفاقية التعاون الثقافي والعلمي والتقني بين حكومة الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية وحكومة الجمهورية الفرنسية الموقع عليها في مدينة باريس بتاريخ 11 مارس سنة 1986،

- وبناء على ما أقره المجلس الشعبي الوطني،

يصدر القانون التالي نصه :

المادة الاولى : يوافق على اتفاقية التعاون الثقافي والعلمي والتقني بين حكومة الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية وحكومة الجمهورية الفرنسية الموقع عليها في مدينة باريس بتاريخ 11 مارس سنة 1986.

المادة 2 : ينشر هذا القانون في الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية.

حرر بالجزائر في 14 رمضان عام 1407 الموافق 12 مايو سنة 1987. الشاذلي بن جديد

قانون رقم 87 - 11 مؤرخ في 14 رمضان عام 1407 الموافق 12 مايو سنة 1987 يتضمن الموافقة على بروتوكول الاتفاق الاضافي للاتفاق الاطاري للتعاون الصناعي بين حكومة الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية وحكومة الجمهورية التونسية، الموقع بمدينة تونس في 14 يونيو سنة 1986.

ان رئيس الجمهورية،

- بناء على الدستور، لاسيما المادتان 154 و 158 منه،

- وبمقتضى القانون رقم 77 - 01 المؤرخ في 29 شعبان عام 1397 الموافق 15 غشت سنة 1977 المعدل، والمتعلق بالنظام الداخلي للمجلس الشعبي الوطني، لاسيما المادتان 156 و 157 منه،

- وبعد الاطلاع على بروتوكول الاتفاق الاضافي للاتفاق الاطاري للتعاون الصناعي بين حكومة الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية وحكومة الجمهورية التونسية الموقع عليه في مدينة تونس بتاريخ 14 يونيو سنة 1986،

- وبناء على ما أقره المجلس الشعبي الوطني،

يصدر القانون التالي نصه :

المادة الاولى : يوافق على بروتوكول الاتفاق الاضافي للاتفاق الاطاري للتعاون الصناعي بين حكومة الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية وحكومة الجمهورية التونسية الموقع عليه في مدينة تونس بتاريخ 14 يونيو سنة 1986،

المادة 2 : ينشر هذا القانون في الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية.

حرر بالجزائر في 14 رمضان عام 1407 الموافق 12 مايو سنة 1987. الشاذلي بن جديد

مراسيم تنظيمية

المادة 2 : يشمل الاختصاص الاقليمي لهذا الديوان كامل تراب البلديات الآتية أو جزء منه : مسارة، بوحامة، الشلية، يبوس، قايس، جلال، خيران، الولجة، وتامزة.

وتبين بدقة السلطة الوصية بقرار حدود المنطقة.

المادة 3 : يوضع الديوان تحت وصاية والى خنشلة.

المادة 4 : يكون مقر الديوان بقايس.

المادة 5 : ينشر هذا المرسوم في الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية.

حرر بالجزائر في 21 رمضان عام 1407 الموافق 19 مايو سنة 1987.

الشاذلي بن جديد

مرسوم رقم 87 - 127 مؤرخ في 21 رمضان عام 1407 الموافق 19 مايو سنة 1987 يتضمن احداث باب ونقل اعتماد في ميزانية الدولة.

ان رئيس الجمهورية،

- بناء على تقرير وزير المالية،

- وبناء على الدستور، لاسيما المادتان III - 10 و 152 منه،

- وبمقتضى القانون رقم 84 - 17 المؤرخ في 8 شوال عام 1404 الموافق 7 يوليو سنة 1984 والمتعلق بقوانين المالية،

- وبمقتضى القانون رقم 86 - 15 المؤرخ في 17 ربيع الثاني عام 1407 الموافق 29 ديسمبر سنة 1986 والمتضمن قانون المالية لسنة 1987،

مرسوم رقم 87 - 126 مؤرخ في 21 رمضان عام 1407 الموافق 19 مايو سنة 1987 يتضمن انشاء ديوان لتهيئة منطقة خنشلة واستصلاحها.

ان رئيس الجمهورية،

- بناء على التقرير المشترك بين وزير الداخلية والجماعات المحلية ووزير الفلاحة والصيد البحري ووزير الري والبيئة والغابات،

- وبناء على الدستور، لاسيما المادتان III - 10 و 152 منه،

- وبمقتضى الامر رقم 67 - 24 المؤرخ في 7 شوال عام 1386 الموافق 18 يناير سنة 1967، المعدل والمتمم والمتضمن القانون البلدي، ومجموع النصوص المتخذة لتطبيقه،

- وبمقتضى الامر رقم 69 - 38 المؤرخ في 7 ربيع الاول عام 1389 الموافق 23 مايو سنة 1969، المعدل والمتمم والمتضمن قانون الولاية، ومجموع النصوص المتخذة لتطبيقه،

- وبمقتضى المرسوم رقم 83 - 70 المؤرخ في 23 ربيع الاول عام 1403 الموافق 8 يناير سنة 1983 الذي يحدد شروط تنظيم دواوين تهيئة المساحات الارضية واستصلاحها وعملها،

- وبناء على مداولة المجلس الشعبي الولاى في خنشلة،

- وبناء على مداولات المجالس الشعبية البلدية في مسارة، بوحامة، الشلية، يبوس، قايس، جلال، خيران، الولجة، تامزة،

يرسم ما يلى :

المادة الاولى : ينشأ ديوان لتهيئة منطقة خنشلة واستصلاحها، يخضع لاحكام المرسوم رقم 83 - 70 المؤرخ في 8 يناير سنة 1983 المذكور أعلاه.

المادة 2 : يكون العنوان الجديد للبواب 35 - 62 في ميزانية التسيير لسنة 1987 التابعة لوزارة الاشغال العمومية كالتالي : «مديريات الولايات - الموانئ والاملاك البحرية - اشغال الصيانة والترميمات».

المادة 3 : يلغى من ميزانية سنة 1987 اعتماد قدره تسعة عشر مليونا وثلاثمائة وأربعة وستون ألف دينار (9.364.000 دج) مقيد في ميزانية الدولة، في البابين المبيينين في الجدول «أ» الملحق بهذا المرسوم.

المادة 4 : يخصص لميزانية سنة 1987 اعتماد قدره تسعة عشر مليونا وثلاثمائة وأربعة وستون ألف دينار (9.364.000 دج) يقيد في ميزانية الدولة، في البابين المبيينين في الجدول «ب» الملحق بهذا المرسوم.

المادة 5 : يكلف وزير المالية ووزير النقل وزير الاشغال العمومية، كل فيما يخصه، بتنفيذ هذا المرسوم الذي ينشر في الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية.

حرر بالجزائر في 21 رمضان عام 1407 الموافق 19 مايو سنة 1987.

الشاذلي بن جديد

- وبعد الاطلاع على المرسوم رقم 86 - 348 المؤرخ في 29 ربيع الثاني عام 1407 الموافق 31 ديسمبر سنة 1986 والمتضمن توزيع الاعتمادات المخصصة لوزير النقل من ميزانية التسيير بموجب قانون المالية لسنة 1987،

- وبعد الاطلاع على المرسوم رقم 86 - 357 المؤرخ في 29 ربيع الثاني عام 1407 الموافق 31 ديسمبر سنة 1986 والمتضمن توزيع الاعتمادات المخصصة لوزير الاشغال العمومية من ميزانية التسيير بموجب قانون المالية لسنة 1987،

- وبمقتضى المرسوم رقم 87 - 41 المؤرخ في 4 جمادى الثانية عام 1407 الموافق 3 فبراير سنة 1987 الذي يتم المرسوم رقم 84 - 127 المؤرخ في 19 مايو سنة 1984 المتضمن تحديد صلاحيات وزير الاشغال العمومية،

يرسم ما يلي :

المادة الاولى : يحدث في ميزانية التسيير لسنة 1987 التابعة لوزارة الاشغال العمومية، باب يحمل رقم 35 - 71 عنوانه : «مديريات الولايات - صيانة المطارات».

الجدول «أ»

رقم الابواب	العناوين	الاعتمادات الملقاة (دج)
	وزارة النقل العنوان الثالث وسائل المصالح القسم الخامس اشغال الصيانة	
62 - 35	مديريات الولايات - صيانة الموانئ البحرية وترميمها	9.364.000
71 - 35	مديريات الولايات - صيانة المطارات	10.000.000
	مجموع الاعتمادات الملقاة من ميزانية وزارة النقل	19.364.000

الجدول «ب»

رقم الابواب	العناوين	الاعتمادات المخصصة (دج)
	وزارة الاشغال العمومية	
	العنوان الثالث	
	وسائل المصالح	
	القسم الخامس	
	أشغال الصيانة	
62 - 35	مديريات الولايات - الموانئ والاملاك البحرية -	9.364.000
	أشغال الصيانة والترميمات	
71 - 35	مديريات الولايات - صيانة المطارات	10.000.000
	مجموع الاعتمادات المخصصة لميزانية وزارة الاشغال العمومية	19.364.000

ديسمبر سنة 1986 والمتضمن توزيع الاعتمادات المخصصة لوزير الشبيبة والرياضة، من ميزانية التسيير بموجب قانون المالية لسنة 1987،

- وبعد الاطلاع على المرسوم المؤرخ في 29 ربيع الثاني عام 1407 الموافق 31 ديسمبر سنة 1986 والمتضمن توزيع الاعتمادات المخصصة لميزانية التكاليف المشتركة من ميزانية التسيير بموجب قانون المالية لسنة 1987،

يرسم ما يلي :

المادة الاولى : يلغى من ميزانية سنة 1987 اعتماد قدره تسعة وأربعون مليوناً ومائتا ألف دينار (49.200.000 دج) مقيد في ميزانية التكاليف المشتركة، في الباب 37 - 9I «مصاريف محتملة - احتياطي مجمع».

المادة 2 : يخصص لميزانية سنة 1987 اعتماد قدره تسعة وأربعون مليوناً ومائتا ألف دينار

مرسوم رقم 87 - 128 مؤرخ في 21 رمضان عام 1407 الموافق 19 مايو سنة 1987 يتضمن نقل اعتماد الى ميزانية وزارة الشبيبة والرياضة

ان رئيس الجمهورية،

- بناء على تقرير وزير المالية،

- وبناء على الدستور، لاسيما المادتان III - 10 و 152 منه،

- وبمقتضى القانون رقم 84 - 17 المؤرخ في 8 شوال عام 1404 الموافق 7 يوليو سنة 1984 والمتعلق بقوانين المالية،

- وبمقتضى القانون رقم 86 - 15 المؤرخ في 27 ربيع الثاني عام 1407 الموافق 29 ديسمبر سنة 1986 والمتضمن قانون المالية لسنة 1987،

- وبعد الاطلاع على المرسوم رقم 86 - 36I المؤرخ في 29 ربيع الثاني عام 1407 الموافق 31

(49.200.000 دج) ويقيد في ميزانية وزارة الشبيبة والرياضة، في الابواب المبينة في الجدول «أ» الملحق بهذا المرسوم.

المادة 3 : يكلف وزير المالية ووزير الشبيبة والرياضة، كل فيما يخصه، بتنفيذ هذا المرسوم

الذي ينشر في الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية.

حرر بالجزائر في 21 رمضان عام 1407 الموافق 19 مايو سنة 1987.

الشاذلي بن جديد

الجدول «أ»

رقم الابواب	العناوين	الاعتمادات المخصصة بالدينار
	العنوان الثالث وسائل المصالح القسم السادس اعانات التسيير	
01 - 36	اعانة لمراكز التكوين	8.200.000
31 - 36	اعانة للمركز الوطني للفرق الوطنية	3.500.000
51 - 36	اعانة لمركز الاتحاديات الرياضية	3.500.000
	مجموع القسم السادس	15.200.000
	القسم السابع مصاريف مختلفة	
01 - 37	الادارة المركزية - الالعاب والمنافسات الدولية	21.000.000
21 - 37	الادارة المركزية - المقابلات الوطنية والدولية في الرياضة وللشبيبة	13.000.000
	مجموع القسم السابع	34.000.000
	المجموع العام للاعتمادات المخصصة	49.200.000

- وبناء على الدستور، لاسيما المادتان III - 10 و 125 منه،

- وبمقتضى المرسوم رقم 81 - 167 المؤرخ في 23 رمضان عام 1401 الموافق 25 يوليو سنة 1981 والمتضمن انشاء المعهد الوطني للموارد المائية،

- وبمقتضى المرسوم رقم 84 - 126 المؤرخ في 18 شعبان عام 1404 الموافق 19 مايو سنة 1984

مرسوم رقم 87 - 129 مؤرخ في 21 رمضان عام 1407 الموافق 19 مايو سنة 1987 يغير تسمية المعهد الوطني للموارد المائية فيجعلها «الوكالة الوطنية للموارد المائية».

ان رئيس الجمهورية،

- بناء على تقرير وزير الري والبيئة والغابات،

— وبمقتضى الامر رقم 75 — 23 المؤرخ فى 17 ربيع الثانى عام 1395 الموافق 29 أبريل سنة 1975 والمتضمن القانون الاساسى النموذجى للمؤسسات الاشتراكية ذات الطابع الاقتصادى،

— وبمقتضى المرسوم رقم 75 — 35 المؤرخ فى 17 ربيع الثانى عام 1395 الموافق 29 أبريل سنة 1975 والمتعلق بالمخطط الوطنى للمحاسبة،

— وبمقتضى الامر رقم 75 — 76 المؤرخ فى 17 ذى القعدة عام 1395 الموافق 21 نوفمبر سنة 1975 والمتضمن تحديد العلاقات الرئيسة بين المؤسسة الاشتراكية والسلطة الوصية والادارات الاخرى التابعة للدولة،

— وبمقتضى المرسوم رقم 65 — 259 المؤرخ فى 18 جمادى الثانية عام 1385 الموافق 14 أكتوبر سنة 1965 والمتضمن تحديد التزامات المحاسبين ومسؤولياتهم،

— وبمقتضى المرسوم رقم 65 — 260 المؤرخ فى 18 جمادى الثانية عام 1385 الموافق 14 أكتوبر سنة 1965 والمتضمن تحديد شروط تعيين المحاسبين العموميين،

— وبمقتضى المرسوم رقم 73 — 177 المؤرخ فى 28 رمضان عام 1393 الموافق 25 أكتوبر سنة 1973 والمتعلق بالوحدة الاقتصادية،

— وبمقتضى المرسوم رقم 77 — 184 المؤرخ فى 10 ربيع الثانى عام 1397 الموافق أول ديسمبر سنة 1977 والمتضمن انشاء الشركة الوطنية للاشغال العمومية،

— وبمقتضى المرسوم رقم 80 — 53 المؤرخ فى 14 ربيع الثانى عام 1400 الموافق 14 أكتوبر سنة 1980 والمتضمن احداث المفتشية العامة للمالية،

— وبمقتضى المرسوم رقم 80 — 242 المؤرخ فى 24 ذى القعدة عام 1400 الموافق 4 أكتوبر سنة 1980 والمتعلق باعادة هيكل المؤسسات،

الذى يحدد صلاحيات وزير الرى والبيئة والغابات وصلاحيات نائب الوزير المكلف بالبيئة والغابات،

يرسم ما يلى :

المادة الاولى : تغير تسمية المعهد الوطنى للموارد المائية المحدث بالمرسوم رقم 81 — 167 المؤرخ فى 25 يوليو سنة 1981 المذكور أعلاه، فتصبح «الوكالة الوطنية للموارد المائية».

المادة 2 : ينشر هذا المرسوم فى الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية.

حرر بالجزائر فى 21 رمضان عام 1407 الموافق 19 مايو سنة 1987.

الشاذلى بن جديد

مرسوم رقم 87 — 130 مؤرخ فى 21 رمضان عام 1407 الموافق 19 مايو سنة 1987 يتضمن انشاء مؤسسة وطنية للافتات اشارات الطرق.

ان رئيس الجمهورية،

— بناء على تقرير وزير الاشغال العمومية،

— وبناء على الدستور لاسيما المادتان III — 10 و 152 منه،

— وبمقتضى القانون رقم 80 — 05 المؤرخ فى 14 ربيع الثانى عام 1400 الموافق أول ماس سنة 1980 والمتعلق بممارسة وظيفة المراقبة من طرف مجلس المحاسبة، المعدل والمتمم،

— وبمقتضى القانون رقم 84 — 16 المؤرخ فى أول شوال عام 1404 الموافق 30 يونيو سنة 1984 والمتعلق بالاملاك الوطنية،

— وبمقتضى الامر رقم 71 — 74 المؤرخ فى 28 رمضان عام 1391 الموافق 16 نوفمبر سنة 1971 والمتعلق بالتسيير الاشتراكى للمؤسسات والنصوص المتخذة لتطبيقه،

يرسم ما يلي :

الباب الاول

التسمية - الهدف - المقر

المادة الاولى : تنشأ مؤسسة اشتراكية ذات طابع اقتصادي، طبقا لمبادئ ميثاق التنظيم الاشتراكي للمؤسسات وأحكام الامر رقم 71 - 74 المؤرخ في 16 نوفمبر سنة 1971 والمتعلق بالتسيير الاشتراكي للمؤسسات والنصوص المتخذة لتطبيقه، تسمى «المؤسسة الوطنية للافتات اشارات الطرق» وتدعى في صلب النص «المؤسسة».

تعد المؤسسة تاجرة في علاقاتها مع الغير وتخضع للتشريع الجاري به العمل وللقواعد المنصوص عليها في هذا المرسوم.

المادة 2 : تتولى المؤسسة، في اطار المخطط الوطني للتنمية الاقتصادية والاجتماعية، صنع لافتات اشارات الطرق العادية والطرق السريعة وتسويقها.

وبهذه الصفة تدرس وتنجز وتصنع وتصلح جميع الاعتدة والمكائن المرتبطة بصنع اللافتات.

تحصل المؤسسة وتقتني وتبيع وتستغل أية براءة أو رخصة أو أسلوب في الصنع تتعلق بهدفها وذلك في اطار التشريع والتنظيم والاجراءات الخاصة بهذا المجال.

تدرس السبل وتضع الوسائل الكفيلة بتمثل التكنولوجيا التي تتعلق بعملها، كما تطور وتنشئ الورشات الانتخابية.

ويمكن المؤسسة، قصد أداء مهمتها، أن تقوم بجميع العمليات التجارية والصناعية والعقارية وغير العقارية والمالية التي لها صلة بأعمالها والتي من شأنها أن تسهل تطورها في حدود اختصاصاتها وفي اطار التنظيم المعمول به.

ويمكنها أيضا أن تبرم جميع العقود والاتفاقيات التي لها علاقة بهدفها.

المادة 3 : تمارس المؤسسة الاعمال المطابقة لهدفها عبر كامل التراب الوطني.

المادة 4 : يكون مقر المؤسسة في مدينة الجزائر. ويمكن نقله الى أى مكان آخر من التراب الوطني بمرسوم يصدر بناء على تقرير من الوزير الوصى.

الباب الثاني

الهيكل - التسيير - العمل

المادة 5 : تزود الدولة المؤسسة قصد أداء مهمتها في اطار التنظيم الجارى به العمل، بالملكات والاعمال والهيكل والوسائل، التي تحوزها الشركة الوطنية للاشغال العمومية، في اطار ممارسة أعمالها وتؤول الى المؤسسة لتحقيق أهدافها كما تمدها بالمستخدمين المرتبطين بتسييرها وادارتها.

وفي هذا الاطار يشمل التحويل ما يأتي :

1 - تحل المؤسسة محل الشركة الوطنية للاشغال العمومية بمقتضى الأعمال التي تؤول اليها ابتداء من التاريخ الذي يحدده الوزير الوصى بقرار،

2 - تنتهي ابتداء من التاريخ نفسه الاعمال المعنية التي كانت تمارسها الشركة الوطنية للاشغال العمومية.

المادة 6 : يترتب على هذا التحويل ما يأتي :

(I) اعداد :

- جرد كمى وكيفى وتقديرى، تعده وفقا للقوانين والتنظيمات الجارى بها العمل، لجنة يشترك في تعيين أعضائها الوزير الوصى ووزير المالية، ويرأسها ممثل الوزير الوصى.

- قائمة جرد تحدد بقرار وزارى مشترك بين الوزير الوصى ووزير المالية،

المادة 10 : أجهزة المؤسسة ووحداتها أن وجدت هي :

- مجلس العمال،
- مجلس المديرية،
- المدير العام للمؤسسة أو مدير الوحدة،
- اللجان الدائمة.

المادة 11 : تتولى أجهزة المؤسسة تنسيق جميع أعمال الوحدات التي تتكون منها. وتتعاون هذه الوحدات على انجاز هدفها المشترك.

تشكل وحدات المؤسسة ويحدد عددها وفقا لاحكام المرسوم رقم 73 - 177 المؤرخ في 25 أكتوبر سنة 1973 والمتعلق بالوحدة الاقتصادية والنصوص اللاحقة به.

الباب الثالث

الوصاية - الرقابة - التنسيق

المادة 12 : توضع المؤسسة تحت وصاية وزير الاشغال العمومية ورقابته، ويمارس هذا سلطاته طبقا للامر رقم 75 - 76 المؤرخ في 21 نوفمبر سنة 1975 والمتضمن تحديد العلاقات الرئيسية بين المؤسسة الاشتراكية والسلطة الوصية والادارات الاخرى التابعة للدولة.

المادة 13 : تشارك المؤسسة في مجالس التنسيق المشتركة بين المؤسسات حسب الشروط المنصوص عليها في المرسوم رقم 75 - 56 المؤرخ في 29 أبريل سنة 1975 والمتعلق بمجالس التنسيق بين المؤسسات الاشتراكية.

الباب الرابع

ممتلكات المؤسسة

المادة 14 : تخضع ممتلكات المؤسسة لاحكام التنظيمية المتعلقة بممتلكات المؤسسات الاشتراكية

المادة 15 : يقع أى تعديل لاحق في الرأسمال الاصلى للمؤسسة بقرار وزارى مشترك بين

- حصيلة ختامية للاعمال والوسائل المستعملة فى ممارسة المهمة تبين قيمة عناصر الممتلكات المحولة الى المؤسسة،

- ويجب أن تراقب وتؤشر هذه الحصيلة الختامية المصالح المختصة فى وزارة المالية فى أجل لايتجاوز ثلاثة (3) أشهر.

(2) تحديد اجراءات تبليغ المعلومات والوثائق المتعلقة بموضوع التحويل.

ويمكن الوزير الوصى أن يحدد، لهذا الغرض الكيفيات الضرورية لصيانة الوثائق وحمايتها والمحافظة عليها وتبليغها للمؤسسة.

يحول المستخدمون المرتبطون بعمل مجموع الهياكل والوسائل المحولة الى المؤسسة وتسييرها طبقا للتشريع المعمول به.

تبقى حقوق المستخدمين المعنيين وواجباتهم خاضعة لاحكام القانونية سواء الاساسية منها أو التعاقدية السارية عليهم فى تاريخ نشر هذا المرسوم فى الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية.

يحدد الوزير الوصى، أن دعت الحاجة فيما يخص تحويل المستخدمين المعنيين الكيفيات المتعلقة بالعمليات المطلوبة لضمان سير هياكل المؤسسة سيرا منتظما ومستمر.

المادة 7 : يخضع هيكل المؤسسة، ووحداتها أن وجدت، وتسييرها وعملها للمبادئ الواردة فى ميثاق التنظيم الاشتراكى للمؤسسات وللاحكام التى نص عليها الامر رقم 71 - 74 المؤرخ فى 16 نوفمبر سنة 1971 والمتعلق بالتسيير الاشتراكى للمؤسسات والنصوص المتخذة لتطبيقه.

المادة 8 : يوافق الوزير الوصى بقرار على التنظيم الداخلى فى المؤسسة بعد استشارة محافظة تنظيم المؤسسات وتسييرها.

المادة 9 : تتمتع المؤسسة بالشخصية المدنية والاستقلال المالى.

المادة 19 : تمسك حسابات المؤسسة على الشكل التجاري طبقا لاحكام الامر رقم 75 - 35 المؤرخ في 29 أبريل سنة 1975 والمتضمن المخطط الوطني للمحاسبة.

الباب السادس

اجراءات التعديل وأحكام ختامية

المادة 20 : يقع أى تعديل فى أحكام هذا المرسوم بالكيفية نفسها التى تم بها اصداره.

ويقدم المدير العام للمؤسسة نص التعديل فى شكل اقتراح يعرضه خلال اجتماع لمجلس المديرية ثم يقدم الى الوزير الوصى للموافقة عليه.

المادة 21 : لا يتم حل المؤسسة وتصفياتها وأيلولة أملاكها الا بنص مماثل يحدد شروط تصفياتها وتخصيص أصولها.

المادة 22 : ينشر هذا المرسوم فى الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية.

حرر بالجزائر فى 21 رمضان عام 1407 الموافق 19 مايو سنة 1987.

الشاذلى بن جديد

الوزير الوصى ووزير المالية، بناء على اقتراح من المدير العام للمؤسسة يعرضه فى جلسة يعقدها مجلس مديرية المؤسسة بعد استشارة مجلس العمال.

الباب الخامس

الهيكل المالى فى المؤسسة

المادة 16 : ينضع الهيكل المالى فى المؤسسة للاحكام التشريعية والتنظيمية المعمول بها لاسيما ما تعلق منها بالمؤسسة الاشتراكية.

المادة 17 : تقدم الحسابات التقديرية فى المؤسسة ووحداتها، مشفوعة بأراء مجلس العمال وتوصياته ليوافق عليها فى الآجال القانونية الوزير الوصى ووزير المالية ووزير التخطيط والتهئية العمرانية.

المادة 18 : ترسل الموازنة وحساب النتائج وحساب تخصيص النتائج والتقارير السنوى عن نشاط السنة المالية المنصرمة، مصحوبة بأراء مجلس العمال وتوصياته وبتقرير الهيئة المكلفة بالرقابة، الى الوزير الوصى ووزير المالية ووزير التخطيط والتهئية العمرانية ورئيس مجلس المحاسبة.

مراسيم فردية

— وبناء على الدستور، لاسيما المادة III - 12 منه،

— وبمقتضى الامر رقم 66 - 155 المؤرخ فى 18 صفر عام 1386 الموافق 8 يونيو سنة 1966 والمتضمن قانون الاجراءات الجزائية، المعدل والمتمم،

مرسوم مؤرخ فى 20 رمضان عام 1407 الموافق 18 مايو سنة 1987 يتضمن تعيين أعضاء مجلس أمن الدولة

ان رئيس الجمهورية،

— بناء على تقرير وزير العدل،

— بصفة نائب عام السيد علي صحراوي النائب العام لدى المجلس القضائي في المدينة،
— بصفة مساعد نائب عام السيد عابد يحيوي النائب العام لدى المجلس القضائي في الشلف.

المادة 2 : تُلغى أحكام المرسومين المؤرخين في 11 ديسمبر سنة 1982 وأول غشت سنة 1984 المتضمنين تعيين أعضاء مجلس أمن الدولة.

المادة 3 : ينشر هذا المرسوم في الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية.

حرر بالجزائر في 20 رمضان عام 1407 الموافق 18 مايو سنة 1987.

الشاذلي بن جديد

مرسوم مؤرخ في 20 رمضان عام 1407 الموافق 18 مايو سنة 1987 يتضمن إنهاء مهام مدير الإدارة العامة برئاسة الجمهورية.

بموجب مرسوم مؤرخ في 20 رمضان عام 1407 الموافق 18 مايو سنة 1987 تنهى مهام السيد عبد القادر تيجاني، بصفته مديرا للإدارة العامة برئاسة الجمهورية.

مرسوم مؤرخ في 20 رمضان عام 1407 الموافق 18 مايو سنة 1987 يتضمن تعيين سفير فوق العادة ومفوض للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية.

بموجب مرسوم مؤرخ في 20 رمضان عام 1407 الموافق 18 مايو سنة 1987 يعين السيد محمد ناصر عجالي، سفيرا فوق العادة ومفوضا للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية لدى جمهورية الكونغو الشعبية ببرازافيل.

— وبمقتضى الامر رقم 75 — 45 المؤرخ في 8 رجب عام 1395 الموافق 17 يوليو سنة 1975 والمتضمن احداث مجلس أمن الدولة،

يرسم ما يلي :

المادة الاولى : يعين لتشكيل مجلس أمن الدولة الاشخاص الآتي ذكرهم :

— بصفة رئيس رسمي السيد سعد عبد العزيز رئيس المجلس القضائي في عنابة،

— بصفة رئيس مساعد السيد الاخضر موهوب النائب العام لدى المجلس القضائي في سكيكدة،

— بصفة مستشارين مساعدين رسميين القاضيان السيدان علي جماد المستشار بالمجلس الاعلى ورشيد بومعزة رئيس المجلس القضائي في المدينة،

— بصفة مستشارين مساعدين رسميين ضباط الجيش الوطني الشعبي السيدان العقيد عبد الوهاب عيسى والنقيب الصديق بن ناصر،

— بصفة مستشارين مساعدين اضافيين القاضيان السيدان محمد صالح زرقان رئيس المجلس القضائي في تيزي وزو ونذير بيوت المستشار بالمجلس الاعلى،

— بصفة مستشارين مساعدين اضافيين من ضباط الجيش الوطني الشعبي السادة : المقدم شريف براكتية والرائد سعيد شنقرية والرائد بوطالب بن غلاب والرائد عبد اللطيف بن تومي،

— بصفة رئيس غرفة مراقبة التحقيق السيد عبد الرحيم خروبي المستشار بالمجلس الاعلى،

— بصفة عضوين مساعدين بغرفة المراقبة السيدان أحمد زروق خيضرى النائب العام لدى المجلس القضائي في الاغواط وعبد الله يوسفى النائب العام لدى المجلس القضائي في جيجل،

— بصفة قاضى التحقيق السيد السعيد بن عبد الرحمن قاضى التحقيق بمحكمة المدينة،

مرسوم مؤرخ في 29 ربيع الاول عام 1407 الموافق
أول ديسمبر سنة 1986 يتضمن تعيين المدير
العام للمؤسسة الوطنية للتوضيب بالورق
والورق المقوى (استدراك).

الجريدة الرسمية - العدد 50 الصادر بتاريخ
8 ربيع الثاني عام 1407 الموافق 10 ديسمبر سنة
1986.

بدلا من :

محمد أمقران بورغدة . . .

يقرا :

مقران بورغدة . . .

(الباقى بدون تغيير)

قَرَارَات، مُقَرَّرَات، مَنَاشِير

وزارة الشؤون الخارجية

مقررات مؤرخة في 4 رمضان عام 1407 الموافق
2 مايو سنة 1987 تتضمن تعيين مكلفين
بالدراسات والتلخيص، قائمين بالاعمال
مؤقتا.

بموجب مقرر مؤرخ في 4 رمضان عام 1407
الموافق 2 مايو سنة 1987، صادر عن وزير الشؤون
الخارجية، يعين السيد محمد بويوسف، مكلفا
بالدراسات والتلخيص، قائما بالاعمال مؤقتا.

لا يكون لهذا المقرر اثر قانونى بعد مرور
365 يوما تقويميا بعد نشره في الجريدة الرسمية
للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية.

بموجب مقرر مؤرخ في 4 رمضان عام 1407
الموافق 2 مايو سنة 1987، صادر عن وزير الشؤون
الخارجية، يعين السيد الهاشمى قدورى، مكلفا
بالدراسات والتلخيص، قائما بالاعمال مؤقتا.

لا يكون لهذا المقرر اثر قانونى بعد مرور
365 يوما تقويميا بعد نشره في الجريدة الرسمية
للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية.

بموجب مقرر مؤرخ في 4 رمضان عام 1407
الموافق 2 مايو سنة 1987، صادر عن وزير الشؤون
الخارجية، يعين السيد عبد الرحمن لحلو، مكلفا
بالدراسات والتلخيص، قائما بالاعمال مؤقتا.

لا يكون لهذا المقرر اثر قانونى بعد مرور
365 يوما تقويميا بعد نشره في الجريدة الرسمية
للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية.

مقرر مؤرخ في 4 رمضان عام 1407 الموافق 2 مايو
سنة 1987 يتضمن تعيين مفتش قائم بالاعمال
مؤقتا.

بموجب مقرر مؤرخ في 4 رمضان عام 1407
الموافق 2 مايو سنة 1987، صادر عن وزير الشؤون
الخارجية، يعين السيد مولود على خوجة مفتشا
قائما بالاعمال مؤقتا.

لا يكون لهذا المقرر اثر قانونى بعد مرور
365 يوما تقويميا بعد نشره في الجريدة الرسمية
للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية.

وزارة الداخلية والجماعات المحلية

قرار وزارى مشترك مؤرخ في 20 جمادى الاولى
عام 1407 الموافق 20 يناير سنة 1987 ياذن
بتنفيذ المداولة رقم 87/01 المؤرخة في 15
يناير سنة 1987 الصادرة عن المجلس الشعبى
الولائى في الاغواط والمتضمنة انشاء المقاول
الولائية لتوزيع العتاد الفلاحي وصيانتها

ان وزير الداخلية والجماعات المحلية،
ووزير الفلاحة والصيد البحري،
ووزير الصناعة الثقيلة،

المادة 3 : يكون مقر المقابلة في الاغواط. ويمكن نقله الى أى مكان آخر من تراب الولاية بناء على اقتراح مجلس المتابعة والمراقبة حسب الاشكال المنصوص عليها في التنظيم المعمول به.

المادة 4 : تعد المقابلة كيانا اقتصاديا للخدمات وتتولى في اطار مخطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية في الولاية توزيع العتاد الفلاحي وصيانتها.

المادة 5 : تمارس المقابلة الاعمال المطابقة لهدفها في ولاية الاغواط. ويمكنها أن تمارس ذلك استثناء في ولايات أخرى، بعد موافقة السلطة الوصية.

المادة 6 : يمارس رئيس قسم تنمية أعمال الري والفلاحة الوصاية على المقابلة حسب الاشكال والشروط المنصوص عليها في التنظيم الجارى به العمل، تحت سلطة الوالى ولحساب المجلس التنفيذي الولائي.

المادة 7 : تحدد في وقت لاحق ممتلكات المقابلة حسب الاشكال المنصوص عليها في المادتين 5 و 6 من المرسوم رقم 83 - 201 المؤرخ في 19 مارس سنة 1983 المذكور أعلاه.

المادة 8 : تحدد قواعد تنظيم المقابلة وعملها طبقا لاحكام المرسوم رقم 83 - 201 المؤرخ في 19 مارس سنة 1983 المذكور أعلاه.

المادة 9 : يكلف والى ولاية الاغواط بتنفيذ هذا القرار الذى ينشر في الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية.

حرر بالجزائر في 20 جمادى الاولى عام 1407 الموافق 20 يناير سنة 1987.

وزير الداخلية وزير الفلاحة والصيد
والجماعات المحلية البحرى

محمد يعلى قاصدى مرباح

وزير الصناعة الثقيلة

فيصل بونزاع

- بمقتضى الامر رقم 69 - 38 المؤرخ في 7 ربيع الاول عام 1389 الموافق 23 مايو سنة 1969 والمتضمن قانون الولاية، المعدل والمتمم،

- وبمقتضى القانون رقم 80 - 05 المؤرخ في 14 ربيع الثانى عام 1400 الموافق أول مارس سنة 1980 والمتضمن ممارسة وظيفة المراقبة من طرف مجلس المحاسبة، المعدل والمتمم،

- وبمقتضى المرسوم رقم 81 - 373 المؤرخ في 29 صفر عام 1402 الموافق 26 ديسمبر سنة 1981، الذى يحدد صلاحيات البلدية والولاية واختصاصاتهما في قطاع الفلاحة والثورة الزراعية،

- وبمقتضى المرسوم رقم 83 - 201 المؤرخ في 4 جمادى الثانية عام 1403 الموافق 19 مارس سنة 1983 والذى يحدد شروط انشاء المقاولات العمومية المحلية وتنظيمها وسيرها،

- وبمقتضى المرسوم رقم 86 - 30 المؤرخ في 9 جمادى الثانية عام 1406 الموافق 18 فبراير سنة 1986، الذى يضبط أجهزة الادارة العامة في الولاية وهاكلها ويحدد مهامها وتنظيمها،

- وبمقتضى المرسوم رقم 86 - 370 المؤرخ في 29 ربيع الثانى عام 1407 الموافق 31 ديسمبر سنة 1986، الذى يحول الى الولايات بعض الاعمال التى يمارسها الديوان الوطنى للعتاد الفلاحي وما يرتبط بها من أملاك وحقوق ووسائل بجميع أنواعها،

- وبناء على المداولة رقم 01 - 87 المؤرخة في 15 يناير سنة 1987 والصادرة عن المجلس الشعبى الولائى في الاغواط،

يقررون ما يلى :

المادة الاولى : يؤذن بتنفيذ المداولة رقم 87/01 المؤرخة في 15 يناير سنة 1987، الصادرة عن المجلس الشعبى الولائى في الاغواط والمتعلقة بانشاء مقابلة ولائية لتوزيع العتاد الفلاحي وصيانتها.

المادة 2 : تسمى المقابلة المذكورة في المادة الاولى أعلاه، «مقابلة توزيع العتاد الفلاحي وصيانتها» وتدعى في صلب النص «المقابلة».

قرار وزاري مشترك مؤرخ في 20 جمادى الاولى عام 1407 الموافق 20 يناير سنة 1987 يأذن بتنفيذ المداولة رقم 86/26 المؤرخة في 23 نوفمبر سنة 1986 الصادرة عن المجلس الشعبي الولاى فى أم البواقى والمتضمنة انشاء المقاوله الولاىة لتوزيع العتاد الفلاحي وصيانتها

ان وزير الداخلية والجماعات المحلية،
ووزير الفلاحة والصيد البحري،
ووزير الصناعة الثقيلة،

— بمقتضى الامر رقم 69 — 38 المؤرخ في 7 ربيع الاول عام 1389 الموافق 23 مايو سنة 1969 والمتضمن قانون الولاية، المعدل والمتمم،

— وبمقتضى القانون رقم 80 — 05 المؤرخ في 14 ربيع الثاني عام 1400 الموافق أول مارس سنة 1980 والمتضمن ممارسة وظيفة المراقبة من طرف مجلس المحاسبة، المعدل والمتمم،

— وبمقتضى المرسوم رقم 81 — 373 المؤرخ في 29 صفر عام 1402 الموافق 26 ديسمبر سنة 1981، الذى يحدد صلاحيات البلدية والولاية واختصاصاتهما في قطاع الفلاحة والثورة الزراعية،

— وبمقتضى المرسوم رقم 83 — 201 المؤرخ في 4 جمادى الثانية عام 1403 الموافق 19 مارس سنة 1983 والذى يحدد شروط انشاء المقاولات العمومية المحلية وتنظيمها وسيرها،

— وبمقتضى المرسوم رقم 86 — 30 المؤرخ في 9 جمادى الثانية عام 1406 الموافق 18 فبراير سنة 1986، الذى يضبط أجهزة الادارة العامة في الولاية وهياكلها ويحدد مهامها وتنظيمها،

— وبمقتضى المرسوم رقم 86 — 370 المؤرخ في 29 ربيع الثاني عام 1407 الموافق 31 ديسمبر سنة 1986، الذى يحول الى الولايات بعض الاعمال التى يمارسها الديوان الوطنى للعتاد الفلاحي وما يرتبط بها من أملاك وحقوق ووسائل بجميع أنواعها،

— وبناء على المداولة رقم 86/26 المؤرخة في 23 نوفمبر سنة 1986 والصادرة عن المجلس الشعبي الولاى فى أم البواقى.

يقررون ما يلى :

المادة الاولى : يؤذن بتنفيذ المداولة رقم 86/26 المؤرخة في 23 نوفمبر سنة 1986، الصادرة عن المجلس الشعبي الولاى فى أم البواقى. والمتعلقة بانشاء مقاوله ولاىة لتوزيع العتاد الفلاحي وصيانتها.

المادة 2 : تسمى المقاوله المذكورة فى المادة الاولى أعلاه، «مقاوله توزيع العتاد الفلاحي وصيانتها» وتدعى فى صلب النص «المقاوله».

المادة 3 : يكون مقر المقاوله فى أم البواقى. ويمكن نقله الى أى مكان آخر من تراب الولاية بناء على اقتراح مجلس المتابعة والمراقبة حسب الاشكال المنصوص عليها فى التنظيم المعمول به.

المادة 4 : تعد المقاوله كيانا اقتصاديا للخدمات وتتولى فى اطار مخطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية فى الولاية توزيع العتاد الفلاحي وصيانتها.

المادة 5 : تمارس المقاوله الاعمال المطابقة لهدفها فى ولاية أم البواقى. ويمكنها أن تمارس ذلك استثناء فى ولايات أخرى، بعد موافقة السلطة الوصية.

المادة 6 : يمارس رئيس قسم تنمية أعمال الري والفلاحة الوصاية على المقاوله حسب الاشكال والشروط المنصوص عليها فى التنظيم الجارى به العمل، تحت سلطة الوالى ولحساب المجلس التنفيذى الولاى.

المادة 7 : تحدد فى وقت لاحق ممتلكات المقاوله حسب الاشكال المنصوص عليها فى المادتين 5 و 6 من المرسوم رقم 83 — 201 المؤرخ فى 19 مارس سنة 1983 المذكور أعلاه.

— وبمقتضى المرسوم رقم 81 — 373 المؤرخ فى 29 صفر عام 1402 الموافق 26 ديسمبر سنة 1981، الذى يحدد صلاحيات البلديات والولاية واختصاصاتهما فى قطاع الفلاحة والثورة الزراعية، — وبمقتضى المرسوم رقم 83 — 201 المؤرخ فى 4 جمادى الثانية عام 1403 الموافق 19 مارس سنة 1983 والذى يحدد شروط انشاء المقاولات العمومية المحلية وتنظيمها وسيرها،

— وبمقتضى المرسوم رقم 86 — 30 المؤرخ فى 9 جمادى الثانية عام 1406 الموافق 18 فبراير سنة 1986، الذى يضبط أجهزة الادارة العامة فى الولاية ومياكلها ويحدد مهامها وتنظيمها،

— وبمقتضى المرسوم رقم 86 — 370 المؤرخ فى 29 ربيع الثانى عام 1407 الموافق 31 ديسمبر سنة 1986، الذى يحول الى الولايات بعض الاعمال التى يمارسها الديوان الوطنى للعتاد الفلاحى وما يرتبط بها من أملاك وحقوق ووسائل بجميع أنواعها،

— وبناء على المداولة رقم 86/56 المؤرخة فى 3 ديسمبر سنة 1986 والصادرة عن المجلس الشعبى الولائى فى سطيف، يقررون ما يلى :

المادة الاولى : يؤذن بتنفيذ المداولة رقم 86/56 المؤرخة فى 3 ديسمبر سنة 1986، الصادرة عن المجلس الشعبى الولائى فى سطيف والمتعلقة بانشاء مقالة ولائىة لتوزيع العتاد الفلاحى وصيانتة.

المادة 2 : تسمى المقالة المذكورة فى المادة الاولى أعلاه، «مقالة توزيع العتاد الفلاحى وصيانتة» وتدعى فى صلب النص «المقالة».

المادة 3 : يكون مقر المقالة فى سطيف. ويمكن نقله الى أى مكان آخر من تراب الولاية بناء على اقتراح مجلس المتابعة والمراقبة حسب الاشكال المنصوص عليها فى التنظيم المعمول به.

المادة 8 : تحدد قواعد تنظيم المقالة وعملها طبقا لاحكام المرسوم رقم 83 — 201 المؤرخ فى 19 مارس سنة 1983 المذكور أعلاه.

المادة 9 : يكلف والى ولاية أم البواقى بتنفيذ هذا القرار الذى ينشر فى الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية.

حرر بالجزائر فى 20 جمادى الاولى عام 1407 الموافق 20 يناير سنة 1987.

وزير الداخلية وزير الفلاحة والصيد
والجماعات المحلية البحرى

محمد يعلى قاصدى مرباح

وزير الصناعة الثقيلة

فيصل بوذراع

قرار وزارى مشترك مؤرخ فى 20 جمادى الاولى عام 1407 الموافق 20 يناير سنة 1987 يأذن بتنفيذ المداولة رقم 86/56 المؤرخة فى 3 ديسمبر سنة 1986 الصادرة عن المجلس الشعبى الولائى فى سطيف والمتضمنة انشاء المقالة الولائىة لتوزيع العتاد الفلاحى وصيانتة

ان وزير الداخلية والجماعات المحلية،

ووزير الفلاحة والصيد البحرى،

ووزير الصناعة الثقيلة،

— بمقتضى الامر رقم 69 — 38 المؤرخ فى 7 ربيع الاول عام 1389 الموافق 23 مايو سنة 1969 والمتضمن قانون الولاية، المعدل والمتمم،

— وبمقتضى القانون رقم 80 — 05 المؤرخ فى 14 ربيع الثانى عام 1400 الموافق أول مارس سنة 1980 والمتضمن ممارسة وظيفة المراقبة من طرف مجلس المحاسبة، المعدل والمتمم،

قرار وزاري مشترك مؤرخ في 20 جمادى الاولى عام 1407 الموافق 20 يناير سنة 1987 ياذن بتنفيذ المداولة رقم 86/28 المؤرخة في 16 نوفمبر سنة 1986 الصادرة عن المجلس الشعبي الولائي في سكيكدة والمتضمنة انشاء المقاوله الولائية لتوزيع العتاد الفلاحي وصيانتها

ان وزير الداخلية والجماعات المحلية،

ووزير الفلاحة والصيد البحري،

ووزير الصناعة الثقيلة،

— بمقتضى الامر رقم 69 — 38 المؤرخ في 7 ربيع الاول عام 1389 الموافق 23 مايو سنة 1969 والمتضمن قانون الولاية، المعدل والمتمم،

— وبمقتضى القانون رقم 80 — 05 المؤرخ في 14 ربيع الثاني عام 1400 الموافق أول مارس سنة 1980 والمتضمن ممارسة وظيفة المراقبة من طرف مجلس المحاسبة، المعدل والمتمم،

— وبمقتضى المرسوم رقم 81 — 373 المؤرخ في 29 صفر عام 1402 الموافق 26 ديسمبر سنة 1981، الذي يحدد صلاحيات البلدية والولاية واختصاصاتهما في قطاع الفلاحة والثورة الزراعية،

— وبمقتضى المرسوم رقم 83 — 201 المؤرخ في 4 جمادى الثانية عام 1403 الموافق 19 مارس سنة 1983 والذي يحدد شروط انشاء المقاولات العمومية المحلية وتنظيمها وسيرها،

— وبمقتضى المرسوم رقم 86 — 30 المؤرخ في 9 جمادى الثانية عام 1406 الموافق 18 فبراير سنة 1986، الذي يضبط أجهزة الادارة العامة في الولاية وهياكلها ويحدد مهامها وتنظيمها،

— وبمقتضى المرسوم رقم 86 — 370 المؤرخ في 29 ربيع الثاني عام 1407 الموافق 31 ديسمبر سنة 1986، الذي يحول الى الولايات بعض الاعمال التي يمارسها الديوان الوطني للعتاد الفلاحي

المادة 4 : تعد المقاوله كيانا اقتصاديا للخدمات وتتولى في اطار مخطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية في الولاية توزيع العتاد الفلاحي وصيانتها.

المادة 5 : تمارس المقاوله الاعمال المطابقة لهدفها في ولاية سطيف. ويمكنها أن تمارس ذلك استثناء في ولايات أخرى، بعد موافقة السلطة الوصية.

المادة 6 : يمارس رئيس قسم تنمية أعمال الري والفلاحة الوصاية على المقاوله حسب الاشكال والشروط المنصوص عليها في التنظيم الجارى به العمل، تحت سلطة الوالى ولحساب المجلس التنفيذي الولائي.

المادة 7 : تحدد في وقت لاحق ممتلكات المقاوله حسب الاشكال المنصوص عليها في المادتين 5 و 6 من المرسوم رقم 83 — 201 المؤرخ في 19 مارس سنة 1983 المذكور أعلاه.

المادة 8 : تحدد قواعد تنظيم المقاوله وعملها طبقا لاحكام المرسوم رقم 83 — 201 المؤرخ في 19 مارس سنة 1983 المذكور أعلاه.

المادة 9 : يكلف والى ولاية سطيف بتنفيذ هذا القرار الذى ينشر فى الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية.

حرر بالجزائر في 20 جمادى الاولى عام 1407 الموافق 20 يناير سنة 1987.

وزير الداخلية
والجماعات المحلية

محمد يعلى

قاصدى مرباح

وزير الصناعة الثقيلة

فيصل بونذراع

5 و 6 من المرسوم رقم 83 - 20I المؤرخ في 19 مارس سنة 1983 المذكور أعلاه.

المادة 8 : تحدد قواعد تنظيم المقاولات وعملها طبقا لاحكام المرسوم رقم 83 - 20I المؤرخ في 19 مارس سنة 1983 المذكور أعلاه.

المادة 9 : يكلف والى ولاية سكيكدة بتنفيذ هذا القرار الذى ينشر فى الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية.

حرر بالجزائر فى 20 جمادى الاولى عام 1407 الموافق 20 يناير سنة 1987.

وزير الداخلية
والجماعات المحلية
محمد يعلى
وزير الفلاحة والصيد
البحرى
قاصدى مرباح

وزير الصناعة الثقيلة
فيصل بوذراع

قرار وزارى مشترك مؤرخ فى 20 جمادى الاولى عام 1407 الموافق 20 يناير سنة 1987 يأذن بتنفيذ المداولة رقم 86/33 المؤرخة فى 24 نوفمبر سنة 1986 الصادرة عن المجلس الشعبى الولائى فى عناية والمتضمنة انشاء المقاولات الولائية لتوزيع العتاد الفلاحى وصيانتها

ان وزير الداخلية والجماعات المحلية،
ووزير الفلاحة والصيد البحرى،
ووزير الصناعة الثقيلة،

- بمقتضى الامر رقم 69 - 38 المؤرخ فى 7 ربيع الاول عام 1389 الموافق 23 مايو سنة 1969 والمتضمن قانون الولاية، المعدل والمتمم،

- وبمقتضى القانون رقم 80 - 05 المؤرخ فى 14 ربيع الثانى عام 1400 الموافق أول مارس سنة 1980 والمتضمن ممارسة وظيفة المراقبة من طرف مجلس المحاسبة، المعدل والمتمم،

وما يرتبط بها من املاك وحقوق ووسائل بجميع أنواعها،

- وبناء على المداولة رقم 86/28 المؤرخة فى 16 نوفمبر سنة 1986 والصادرة عن المجلس الشعبى الولائى فى سكيكدة،

يقررون ما يلى :

المادة الاولى : يؤذن بتنفيذ المداولة رقم 86/28 المؤرخة فى 16 نوفمبر سنة 1986، الصادرة عن المجلس الشعبى الولائى فى سكيكدة والمتعلقة بانشاء مقاولات ولائية لتوزيع العتاد الفلاحى وصيانتها.

المادة 2 : تسمى المقاولات المذكورة فى المادة الاولى أعلاه، «مقاولات توزيع العتاد الفلاحى وصيانتها» وتدعى فى صلب النص «المقاولات».

المادة 3 : يكون مقر المقاولات فى سكيكدة. ويمكن نقله الى أى مكان آخر من تراب الولاية بناء على اقتراح مجلس المتابعة والمراقبة حسب الاشكال المنصوص عليها فى التنظيم المعمول به.

المادة 4 : تعد المقاولات كيانا اقتصاديا للخدمات وتتولى فى اطار مخطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية فى الولاية توزيع العتاد الفلاحى وصيانتها.

المادة 5 : تمارس المقاولات الاعمال المطابقة لهدفها فى ولاية سكيكدة. ويمكنها أن تمارس ذلك استثناء فى ولايات أخرى، بعد موافقة السلطة الوصية.

المادة 6 : يمارس رئيس قسم تنمية أعمال الرى والفلاحة الوصاية على المقاولات حسب الاشكال والشروط المنصوص عليها فى التنظيم الجارى به العمل، تحت سلطة الوالى ولحساب المجلس التنفيذى الولائى.

المادة 7 : تحدد فى وقت لاحق ممتلكات المقاولات حسب الاشكال المنصوص عليها فى المادتين

اقترح مجلس المتابعة والمراقبة حسب الاشكال المنصوص عليها في التنظيم المعمول به.

المادة 4 : تعد المقاوله كيانا اقتصاديا للخدمات وتتولى في اطار مخطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية في الولاية توزيع العتاد الفلاحي وصيانتها.

المادة 5 : تمارس المقاوله الاعمال المطابقة لهدفها في ولاية عنابة. ويمكنها أن تمارس ذلك استثناء في ولايات أخرى، بعد موافقة السلطة الوصية.

المادة 6 : يمارس رئيس قسم تنمية أعمال الري والفلاحة الوصاية على المقاوله حسب الاشكال والشروط المنصوص عليها في التنظيم الجارى به العمل، تحت سلطة الوالى ولحساب المجلس التنفيذي الولائى.

المادة 7 : تحدد فى وقت لاحق مستلكات المقاوله حسب الاشكال المنصوص عليها فى المادتين 5 و 6 من المرسوم رقم 83 - 201 المؤرخ فى 19 مارس سنة 1983 المذكور أعلاه.

المادة 8 : تحدد قواعد تنظيم المقاوله وعملها طبقا لاحكام المرسوم رقم 83 - 201 المؤرخ فى 19 مارس سنة 1983 المذكور أعلاه.

المادة 9 : يكلف والى ولاية عنابة بتنفيذ هذا القرار الذى ينشر فى الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية.

حرر بالجزائر فى 20 جمادى الاولى عام 1407 الموافق 20 يناير سنة 1987.

وزير الداخلية
والجماعات المحلية
محمد يعلى
وزير الفلاحة والصيد
البحرى
قاصدى مرباح

وزير الصناعة الثقيلة

فيصل بوزراع

- وبمقتضى المرسوم رقم 81 - 373 المؤرخ فى 29 صفر عام 1402 الموافق 26 ديسمبر سنة 1981، الذى يحدد صلاحيات البلدية والولاية واختصاصاتهما فى قطاع الفلاحة والثورة الزراعية،

- وبمقتضى المرسوم رقم 83 - 201 المؤرخ فى 4 جمادى الثانية عام 1403 الموافق 19 مارس سنة 1983 والذى يحدد شروط انشاء المقاولات العمومية المحلية وتنظيمها وسيرها،

- وبمقتضى المرسوم رقم 86 - 30 المؤرخ فى 9 جمادى الثانية عام 1406 الموافق 18 فبراير سنة 1986، الذى يضبط أجهزة الادارة العامة فى الولاية وهياكلها ويحدد مهامها وتنظيمها،

- وبمقتضى المرسوم رقم 86 - 370 المؤرخ فى 29 ربيع الثانى عام 1407 الموافق 31 ديسمبر سنة 1986، الذى يحول الى الولايات بعض الاعمال التى يمارسها الديوان الوطنى للعتاد الفلاحي وما يرتبط بها من أملاك وحقوق ووسائل بجميع أنواعها،

- وبناء على المداولة رقم 86/33 المؤرخة فى 24 نوفمبر سنة 1986 والصادرة عن المجلس الشعبى الولائى فى عنابة،

يقررون ما يلى :

المادة الاولى : يؤذن بتنفيذ المداولة رقم 86/33 المؤرخة فى 24 نوفمبر سنة 1986، الصادرة عن المجلس الشعبى الولائى فى عنابة والمتعلقة بانشاء مقاوله ولائيه لتوزيع العتاد الفلاحي وصيانتها.

المادة 2 : تسمى المقاوله المذكورة فى المادة الاولى أعلاه، «مقاوله توزيع العتاد الفلاحي وصيانتها» وتدعى فى صلب النص «المقاوله».

المادة 3 : يكون مقر المقاوله فى عنابة. ويمكن نقله الى أى مكان آخر من تراب الولاية بناء على

يمارسها الديوان الوطنى للمتاد الفلاحى ومايرتبط بها من أملاك وحقوق ووسائل بجميع أنواعها،

— وبناء على المداولة رقم 86/399 المؤرخة فى 29 نوفمبر سنة 1986 والصادرة عن المجلس الشعبى الولائى فى قسنطينة،

يقررون ما يلى :

المادة الاولى : يؤذن بتنفيذ المداولة رقم 86/399 المؤرخة فى 29 نوفمبر سنة 1986 الصادرة عن المجلس الشعبى الولائى فى قسنطينة والمتعلقة بانشاء مقالة ولائىة لتوزيع المتاد الفلاحى وصيانتة.

المادة 2 : تسمى المقالة المذكورة فى المادة الاولى أعلاه، «مقالة توزيع المتاد الفلاحى وصيانتة» وتدعى فى صلب النص «المقالة».

المادة 3 : يكون مقر المقالة فى قسنطينة. ويمكن نقله الى أى مكان آخر من تراب الولاية بناء على اقتراح مجلس المتابعة والمراقبة حسب الاشكال المنصوص عليها فى التنظيم المعمول به.

المادة 4 : تعد المقالة كيانا اقتصاديا للخدمات وتتولى فى اطار مخطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية فى الولاية توزيع المتاد الفلاحى وصيانتة.

المادة 5 : تمارس المقالة الاعمال المطابقة لهدفها فى ولاية قسنطينة ويمكنها أن تمارس ذلك استثناء فى ولايات أخرى، بعد موافقة السلطة الوصية.

المادة 6 : يمارس رئيس قسم تنمية أعمال الرى والفلاحة الوصاية على المقالة حسب الاشكال والشروط المنصوص عليها فى التنظيم الجارى به العمل، تحت سلطة الوالى ولحساب المجلس التنفيذى الولائى.

قرار وزارى مشترك مؤرخ فى 20 جمادى الاولى عام 1407 الموافق 20 يناير سنة 1987 ياذن بتنفيذ المداولة رقم 86/399 المؤرخة فى 29 نوفمبر سنة 1986 الصادرة عن المجلس الشعبى الولائى فى قسنطينة والمتضمنة انشاء المقالة الولائىة لتوزيع المتاد الفلاحى وصيانتة

ان وزير الداخلية والجماعات المحلية،

ووزير الفلاحة والصيد البحرى،

ووزير الصناعة الثقيلة،

— بمقتضى الامر رقم 69 — 38 المؤرخ فى 7 ربيع الاول عام 1389 الموافق 23 مايو سنة 1969 والمتضمن قانون الولاية، المعدل والمتمم،

— وبمقتضى القانون رقم 80 — 05 المؤرخ فى 14 ربيع الثانى عام 1400 الموافق اول مارس سنة 1980 والمتضمن ممارسة وظيفة المراقبة من طرف مجلس المحاسبة، المعدل والمتمم،

— وبمقتضى المرسوم رقم 81 — 373 المؤرخ فى 29 صفر عام 1402 الموافق 26 ديسمبر سنة 1981، الذى يحدد صلاحيات البلدية والولاية واختصاصاتهما فى قطاع الفلاحة والثورة الزراعية،

— وبمقتضى المرسوم رقم 83 — 201 المؤرخ فى 4 جمادى الثانية عام 1403 الموافق 19 مارس سنة 1983 والذى يحدد شروط انشاء المقاولات العمومية المحلية وتنظيمها وسيرها،

— وبمقتضى المرسوم رقم 86 — 30 المؤرخ فى 9 جمادى الثانية عام 1406 الموافق 18 فبراير سنة 1986، الذى يضبط أجهزة الادارة العامة فى الولاية وهاكلها ويحدد مهامها وتنظيمها،

— وبمقتضى المرسوم رقم 86 — 370 المؤرخ فى 29 ربيع الثانى عام 1407 الموافق 31 ديسمبر سنة 1986، الذى يحول الى الولايات بعض الاعمال التى

— وبمقتضى القانون رقم 80 — 05 المؤرخ فى 14 ربيع الثانى عام 1400 الموافق أول مارس سنة 1980 والمتضمن ممارسة وظيفة المراقبة من طرف مجلس المحاسبة، المعدل والمتمم،

— وبمقتضى المرسوم رقم 81 — 373 المؤرخ فى 29 صفر عام 1402 الموافق 26 ديسمبر سنة 1981، الذى يحدد صلاحيات البلدية والولاية واختصاصاتهما فى قطاع الفلاحة والثورة الزراعية،

— وبمقتضى المرسوم رقم 83 — 201 المؤرخ فى 4 جمادى الثانية عام 1403 الموافق 19 مارس سنة 1983 والذى يحدد شروط انشاء المقاولات العمومية المحلية وتنظيمها وسيرها،

— وبمقتضى المرسوم رقم 86 — 30 المؤرخ فى 9 جمادى الثانية عام 1406 الموافق 18 فبراير سنة 1986، الذى يضبط أجهزة الادارة العامة فى الولاية ويياكلها ويحدد مهامها وتنظيمها،

— وبمقتضى المرسوم رقم 86 — 370 المؤرخ فى 29 ربيع الثانى عام 1407 الموافق 31 ديسمبر سنة 1986، الذى يحول الى الولايات بعض الاعمال التى يمارسها الديوان الوطنى للعتاد الفلاحى ومايرتبط بها من املاك وحقوق ووسائل بجميع أنواعها،

— وبناء على المداولة رقم 86/03 المؤرخة فى 30 نوفمبر سنة 1986 والصادرة عن المجلس الشعبى الولائى فى وهران،

يقررون ما يلى :

المادة الاولى : يؤذن بتنفيذ المداولة رقم 86/03 المؤرخة فى 30 نوفمبر سنة 1986، الصادرة عن المجلس الشعبى الولائى فى وهران والمتعلقة بانشاء مقالة ولائية لتوزيع العتاد الفلاحى وصيانتة.

المادة 2 : تسمى المقالة المذكورة فى المادة الاولى أعلاه، «مقالة توزيع العتاد الفلاحى وصيانتة»، وتدعى فى صلب النص «المقالة».

المادة 7 : تحدد فى وقت لاحق ممتلكات المقالة حسب الاشكال المنصوص عليها فى المادتين 5 و 6 من المرسوم رقم 83 — 201 المؤرخ فى 19 مارس سنة 1983 المذكور أعلاه.

المادة 8 : تحدد قواعد تنظيم المقالة وعملها طبقا لاحكام المرسوم رقم 83 — 201 المؤرخ فى 19 مارس سنة 1983 المذكور أعلاه.

المادة 9 : يكلف والى ولاية قسنطينة بتنفيذ هذا القرار الذى ينشر فى الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية.

حرر بالجزائر فى 20 جمادى الاولى عام 1407 الموافق 20 يناير سنة 1987.

وزير الداخلية وزير الفلاحة والصيد
والجماعات المحلية البحرى

محمد يعلى قاصدى مرباح

وزير الصناعة الثقيلة

فيصل بوذراع

قرار وزارى مشترك مؤرخ فى 20 جمادى الاولى عام 1407 الموافق 20 يناير سنة 1987 ياذن بتنفيذ المداولة رقم 86/03 المؤرخة فى 30 نوفمبر سنة 1986 الصادرة عن المجلس الشعبى الولائى فى وهران والمتضمنة انشاء المقالة الولائية لتوزيع العتاد الفلاحى وصيانتة

ان وزير الداخلية والجماعات المحلية،

ووزير الفلاحة والصيد البحرى،

ووزير الصناعة الثقيلة،

— بمقتضى الامر رقم 69 — 38 المؤرخ فى 7 ربيع الاول عام 1389 الموافق 23 مايو سنة 1969 والمتضمن قانون الولاية، المعدل والمتمم،

قرار وزاري مشترك مؤرخ في 20 جمادى الاولى عام 1407 الموافق 20 يناير سنة 1987 ياذن بتنفيذ المداولة رقم 18/86 المؤرخة في 25 أكتوبر سنة 1986 الصادرة عن المجلس الشعبي الولائي في غرداية والمتضمنة انشاء المقاوله الولائية لتوزيع العتاد الفلاحي وصيانتها

إن وزير الداخلية والجماعات المحلية،

ووزير الفلاحة والصيد البحري،

ووزير الصناعة الثقيلة،

— بمقتضى الامر رقم 69 — 38 المؤرخ في 7 ربيع الاول عام 1389 الموافق 23 مايو سنة 1969 والمتضمن قانون الولاية، المعدل والمتمم،

— وبمقتضى القانون رقم 80 — 05 المؤرخ في 14 ربيع الثاني عام 1400 الموافق أول مارس سنة 1980 والمتضمن ممارسة وظيفة المراقبة من طرف مجلس المحاسبة، المعدل والمتمم،

— وبمقتضى المرسوم رقم 81 — 373 المؤرخ في 29 صفر عام 1402 الموافق 26 ديسمبر سنة 1981، الذي يحدد صلاحيات البلديات والولاية واختصاصاتهما في قطاع الفلاحة والثورة الزراعية،

— وبمقتضى المرسوم رقم 83 — 201 المؤرخ في 4 جمادى الثانية عام 1403 الموافق 19 مارس سنة 1983 والذي يحدد شروط انشاء المقاولات العمومية المحلية وتنظيمها وسيرها،

— وبمقتضى المرسوم رقم 86 — 30 المؤرخ في 9 جمادى الثانية عام 1406 الموافق 18 فبراير سنة 1986، الذي يضبط أجهزة الادارة العامة في الولاية وهيكلها ويحدد مهامها وتنظيمها،

— وبمقتضى المرسوم رقم 86 — 370 المؤرخ في 29 ربيع الثاني عام 1407 الموافق 31 ديسمبر سنة 1986، الذي يحول الى الولايات بعض الاعمال التي يمارسها الديوان الوطني للعتاد الفلاحي ومايرتبط بها من أملاك وحقوق ووسائل بجميع أنواعها،

المادة 3 : يكون مقر المقاوله في وهران. ويمكن نقله الى أى مكان آخر من تراب الولاية بناء على اقتراح مجلس المتابعة والمراقبة حسب الاشكال المنصوص عليها في التنظيم المعمول به.

المادة 4 : تعد المقاوله كيانا اقتصاديا للخدمات وتتولى في اطار مخطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية في الولاية توزيع العتاد الفلاحي وصيانتها.

المادة 5 : تمارس المقاوله الاعمال المطابقة لهدفها في ولاية وهران. ويمكنها أن تمارس ذلك استثناء في ولايات أخرى، بعد موافقة السلطة الوصية.

المادة 6 : يمارس رئيس قسم تنمية أعمال الري والفلاحة الوصاية على المقاوله حسب الاشكال والشروط المنصوص عليها في التنظيم الجارى به العمل، تحت سلطة الوالى ولحساب المجلس التنفيذي الولائي.

المادة 7 : تحدد في وقت لاحق ممتلكات المقاوله حسب الاشكال المنصوص عليها في المادتين 5 و 6 من المرسوم رقم 83 — 201 المؤرخ في 19 مارس سنة 1983 المذكور أعلاه.

المادة 8 : تحدد قواعد تنظيم المقاوله وعملها طبقا لاحكام المرسوم رقم 83 — 201 المؤرخ في 19 مارس سنة 1983 المذكور أعلاه.

المادة 9 : يكلف والى ولاية وهران بتنفيذ هذا القرار الذى ينشر في الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية.

حرر بالجزائر في 20 جمادى الاولى عام 1407 الموافق 20 يناير سنة 1987.

وزير الداخلية
والجماعات المحلية

محمد يعلى

قاصدى مرباح

وزير الصناعة الثقيلة

فيصل بوذراع

المادة 8 : تحدد قواعد تنظيم المقاوله وعملها طبقا لاحكام المرسوم رقم 83 - 20I المؤرخ في 19 مارس سنة 1983 المذكور أعلاه.

المادة 9 : يكلف والى ولاية غرداية بتنفيذ هذا القرار البذى ينشر فى الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية.

حرر بالجزائر فى 20 جمادى الاولى عام 1407 الموافق 20 يناير سنة 1987.

وزير الداخلية وزير الفلاحة والصيد
والجماعات المحلية البحرى
محمد يعلى قاصدى مرباح
وزير الصناعة الثقيلة

فصل بوذراع

قرار وزارى مشترك مؤرخ فى 20 جمادى الاولى عام 1407 الموافق 20 يناير سنة 1987 يأذن بتنفيذ المداولة رقم 86/21 المؤرخة فى 7 ديسمبر سنة 1986 الصادرة عن المجلس الشعبى الولائى فى غليزان والمتضمنة انشاء المقاوله الولائية لتوزيع العتاد الفلاحى وصيانتها

ان وزير الداخلية والجماعات المحلية،
ووزير الفلاحة والصيد البحرى،
ووزير الصناعة الثقيلة،

— بمقتضى الامر رقم 69 - 38 المؤرخ فى 7 ربيع الاول عام 1389 الموافق 23 مايو سنة 1969 والمتضمن قانون الولاية، المعدل والمتمم،

— وبمقتضى القانون رقم 80 - 05 المؤرخ فى 14 ربيع الثانى عام 1400 الموافق أول مارس سنة 1980 والمتضمن ممارسة وظيفة المراقبة من طرف مجلس المحاسبة، المعدل والمتمم،

— وبمقتضى المرسوم رقم 81 - 373 المؤرخ فى 29 صفر عام 1402 الموافق 26 ديسمبر سنة 1981.

— وبناء على المداولة رقم 86/18 المؤرخة فى 25 أكتوبر سنة 1986 والصادرة عن المجلس الشعبى الولائى فى غرداية،
يقررون ما يلى :

المادة الاولى : يؤذن بتنفيذ المداولة رقم 86/18 المؤرخة فى 25 أكتوبر سنة 1986، الصادرة عن المجلس الشعبى الولائى فى غرداية والمتعلقة بانشاء مقاوله ولائية لتوزيع العتاد الفلاحى وصيانتها.

المادة 2 : تسمى المقاوله المذكورة فى المادة الاولى أعلاه، «مقاوله توزيع العتاد الفلاحى وصيانتها» وتدعى فى صلب النص «المقاوله».

المادة 3 : يكون مقر المقاوله فى غرداية. ويمكن نقله الى أى مكان آخر من تراب الولاية بناء على اقتراح مجلس المتابعة والمراقبة حسب الاشكال المنصوص عليها فى التنظيم المعمول به.

المادة 4 : تعد المقاوله كيانا اقتصاديا للخدمات وتتولى فى اطار مخطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية فى الولاية توزيع العتاد الفلاحى وصيانتها.

المادة 5 : تمارس المقاوله الاعمال المطابقة لهدفها فى ولاية غرداية. ويمكنها أن تمارس ذلك استثناء فى ولايات أخرى، بعد موافقة السلطة الوصية.

المادة 6 : يمارس رئيس قسم تنمية أعمال الرى والفلاحة الوصاية على المقاوله حسب الاشكال والشروط المنصوص عليها فى التنظيم الجارى به العمل، تحت سلطة الوالى ولحساب المجلس التنفيذى الولائى.

المادة 7 : تحدد فى وقت لاحق ممتلكات المقاوله حسب الاشكال المنصوص عليها فى المادتين 5 و 6 من المرسوم رقم 83 - 20I المؤرخ فى 19 مارس سنة 1983 المذكور أعلاه.

المادة 4 : تعد المقاوله كيانا اقتصاديا للخدمات وتتولى فى اطار مخطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية فى الولاية توزيع العتاد الفلاحى وصيانتة.

المادة 5 : تمارس المقاوله الاعمال المطابقة لهدفها فى ولاية غليزان. ويمكنها أن تمارس ذلك استثناء فى ولايات أخرى، بعد موافقة السلطة الوصية.

المادة 6 : يمارس رئيس قسم تنمية أعمال الرى والفلاحة الوصاية على المقاوله حسب الاشكال والشروط المنصوص عليها فى التنظيم الجارى به العمل، تحت سلطة الوالى ولحساب المجلس التنفيذى الولائى.

المادة 7 : تحدد فى وقت لاحق ممتلكات المقاوله حسب الاشكال المنصوص عليها فى المادتين 5 و 6 من المرسوم رقم 83 - 201 المؤرخ فى 19 مارس سنة 1983 المذكور أعلاه.

المادة 8 : تحدد قواعد تنظيم المقاوله وعملها طبقا لاحكام المرسوم رقم 83 - 201 المؤرخ فى 19 مارس سنة 1983 المذكور أعلاه.

المادة 9 : يكلف والى ولاية غليزان بتنفيذ هذا القرار الذى ينشر فى الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية.

حرر بالجزائر فى 20 جمادى الاولى عام 1407 الموافق 20 يناير سنة 1987.

وزير الداخلية وزير الفلاحة والصيد
والجماعات المحلية البحرى

محمد يعلى قاصدى مرباح

وزير الصناعة الثقيلة

فيصل بونذراع

الذى يحدد صلاحيات البلدية والولاية واختصاصاتهما فى قطاع الفلاحة والثورة الزراعية،

- وبمقتضى المرسوم رقم 83 - 201 المؤرخ فى 4 جمادى الثانية عام 1403 الموافق 19 مارس سنة 1983 والذى يحدد شروط انشاء المقاولات العمومية المحلية وتنظيمها وسيرها،

- وبمقتضى المرسوم رقم 86 - 30 المؤرخ فى 9 جمادى الثانية عام 1406 الموافق 18 فبراير سنة 1986، الذى يضبط أجهزة الادارة العامة فى الولاية وهياكلها ويحدد مهامها وتنظيمها،

- وبمقتضى المرسوم رقم 86 - 370 المؤرخ فى 29 ربيع الثانى عام 1407 الموافق 31 ديسمبر سنة 1986، الذى يحول الى الولايات بعض الاعمال التى يمارسها الديوان الوطنى للعتاد الفلاحى وما يرتبط بها من أملاك وحقوق ووسائل بجميع أنواعها،

- وبناء على المداولة رقم 86/21 المؤرخة فى 7 ديسمبر سنة 1986 والصادرة عن المجلس الشعبى الولائى فى غليزان،

يقررون ما يلى :

المادة الاولى : يؤذن بتنفيذ المداولة رقم 86/21 المؤرخة فى 7 ديسمبر سنة 1986، الصادرة عن المجلس الشعبى الولائى فى غليزان والمتعلقة بانشاء مقاوله ولائية لتوزيع العتاد الفلاحى وصيانتة.

المادة 2 : تسمى المقاوله المذكورة فى المادة الاولى أعلاه، «مقاوله توزيع العتاد الفلاحى وصيانتة» وتدعى فى صلب النص «المقاوله».

المادة 3 : يكون مقر المقاوله فى غليزان. ويمكن نقله الى أى مكان آخر من تراب الولاية بناء على اقتراح مجلس المتابعة والمراقبة حسب الاشكال المنصوص عليها فى التنظيم المعمول به.

2 - بعنوان المنظمات المهنية :

— ممثلان عن الاتحاد الوطني للمهندسين
المعماريين والعلميين الجزائريين.

المادة 3 : يقوم بأمانة اللجنة موظف في الإدارة
المركزية يعينه مدير المالية والوسائل.

المادة 4 : تعد اللجنة الاستشارية نظامها
الداخلي وتصادق عليه.

المادة 5 : تلغى أحكام القرار المؤرخ في 15 يونيو
سنة 1972 المذكور أعلاه.

المادة 6 : ينشر هذا القرار في الجريدة الرسمية
للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية.

حرر بالجزائر في 4 رمضان عام 1407 الموافق
2 مايو سنة 1987.

محمد يعلى

وزارة الشؤون الدينية

قرار وزاري مشترك مؤرخ في 7 رجب عام 1407
الموافق 7 مارس سنة 1987 يتضمن اجراء
مسابقة للدخول الى المدرسة الوطنية والمعاهد
الاسلامية لتكوين الاطارات الدينية.

ان الوزير الاول،

ووزير الشؤون الدينية،

— بمقتضى القانون رقم 78-12 المؤرخ في أول
رمضان عام 1398 الموافق 5 غشت سنة 1979
والمتضمن القانون الاساسي العام للعامل، ومجموع
النصوص المتخذة لتطبيقه،

— وبمقتضى الامر رقم 69-96 المؤرخ في 27
رمضان عام 1389 الموافق 6 ديسمبر سنة 1969
والمتضمن القانون الاساسي لرجال الدين الاسلامي،

— وبمقتضى المرسوم رقم 66-145 المؤرخ في
12 صفر عام 1386 الموافق 2 يونيو سنة 1966 والمتعلق
بتحرير ونشر بعض القرارات ذات الطابع التنظيمي
أو الفردي التي تهم وضعية الموظفين،

قرار مؤرخ في 4 رمضان عام 1407 الموافق 2 مايو
سنة 1987 يتضمن انشاء لجنة استشارية
للتسوية الودية للنزاعات المتعلقة بالصفقات
التي تبرمها وزارة الداخلية والجماعات
المحلية

ان وزير الداخلية والجماعات المحلية،

— بمقتضى الامر رقم 67-90 المؤرخ في 9
ربيع الاول عام 1387 الموافق 17 يونيو سنة 1967
والمتعلق بقانون الصفقات العمومية في أحكامه
غير الملغاة، لاسيما المواد من 112 الى 156 منه،

— وبمقتضى المرسوم رقم 82-145 المؤرخ في
16 جمادى الثانية عام 1402 الموافق 10 أبريل سنة
1982 والمتعلق بتنظيم صفقات المتعامل العمومي،

— وبمقتضى المرسوم رقم 85-204 المؤرخ في
19 ذى القعدة عام 1405 الموافق 6 غشت سنة 1985
والمتضمن تنظيم الادارة المركزية لوزارة الداخلية
والجماعات المحلية،

— وبمقتضى القرار المؤرخ في 4 جمادى الاولى
عام 1392 الموافق 15 يونيو سنة 1972 والمتضمن انشاء
لجنة استشارية للتسوية الودية للنزاعات المتعلقة
بالصفقات المبرمة من طرف وزارة الداخلية
والجماعات المحلية،

يقرر ما يلي :

المادة الاولى : تشكل في وزارة الداخلية
والجماعات المحلية، لجنة استشارية للتسوية الودية
لنزاعات الناتجة عن تنفيذ الصفقات التي تبرمها
المصالح المركزية لوزارة الداخلية والجماعات
المحلية والهيئات الموضوعة تحت وصايتها.

المادة 2 : تتكون اللجنة الاستشارية التي
يرأسها قاض، من الاعضاء الآتي بيانهم :

1 - بعنوان وزارة الداخلية والجماعات المحلية :

— نائب مدير المحاسبة،

— نائب مدير النزاعات،

— نائب مدير المقاييس والوسائل.

والمتمضمن تنظيم الدراسة فى المدرسة الوطنية لتكوين الاطارات الدينية بمفتاح،

— وبمقتضى المرسوم رقم 84 — 34 المؤرخ فى 16 جمادى الاولى عام 1404 الموافق 8 فبراير سنة 1984 والمتضمن الحاق المديرية العامة للوظيفة العمومية بالوزارة الاولى،

— وبمقتضى المرسوم رقم 85 — 59 المؤرخ فى اول رجب عام 1405 الموافق 23 مارس سنة 1385 والمتضمن القانون الاساسى النموذجى لعمال المؤسسات والادارات العمومية، ولاسيما المادتان 34 و 68 منه،

— وبمقتضى المرسوم رقم 85 — 60 المؤرخ فى اول رجب عام 1405 الموافق 23 مارس سنة 1985 المحدد بموجبه اجراءات التطبيق الفورى للمرسوم رقم 85 — 59 المؤرخ فى 23 مارس سنة 1985،
يقرران ما يلى :

المادة الاولى : تجرى بعنوان سنة 1987 مسابقة للدخول الى المدرسة الوطنية والمعاهد الاسلامية لتكوين الاطارات الدينية بالولايات التالية :

أدرار، بسكرة، تامنغست، سعيدة، وذلك قصد تكوين أئمة وعاظ وأئمة الصلوة الخمس.

المادة 2 : يبلغ عدد المناصب المعروضة 510 منصب، مفصلة كالاتى :

— وبمقتضى المرسوم رقم 66 — 146 المؤرخ فى 12 صفر عام 1386 الموافق 2 يونيو سنة 1966 والمتعلق بالتعيين فى الوظائف العمومية واعادة ترتيب أفراد جيش التحرير الوطنى والمنظمة المدنية لجبهة التحرير الوطنى،

— وبمقتضى المرسوم رقم 71 — 43 المؤرخ فى اول ذى الحجة عام 1390 الموافق 28 يناير سنة 1971 والمتعلق بتأخير حدود السن للتعيين فى الوظائف العمومية،

— وبمقتضى المرسوم رقم 81 — 102 المؤرخ فى 19 رجب عام 1401 الموافق 23 مايو سنة 1981 والمتعلق باحداث معاهد اسلامية لتكوين الاطارات الدينية،

— وبمقتضى المرسوم رقم 81 — 115 المؤرخ فى 3 شعبان عام 1401 الموافق 6 يونيو سنة 1981 والمتضمن اعادة تنظيم بعض القواعد المتعلقة بتعيين الموظفين والاعوان العموميين،

— وبمقتضى المرسوم رقم 81 — 317 المؤرخ فى اول صفر عام 1402 الموافق 28 يوليو سنة 1981 والمتضمن نظام الدراسة فى المعاهد الاسلامية لتكوين الاطارات الدينية،

— وبمقتضى المرسوم رقم 83 — 476 المؤرخ فى 26 شوال عام 1403 الموافق 6 غشت سنة 1983

المجموع	الشعبة		المؤسسة
	لائمة الوعاظ	أئمة الصلوات الخمس	
90	60	30	المدرسة الوطنية بولاية سعيدة
90	30	60	المعهد الاسلامى بولاية تامنغست
90	30	60	المعهد الاسلامى بسيدى عقبة (بسكرة)
90	30	60	المعهد الاسلامى بعزازقة (تيزى وزو)
150	60	90	المعهد الاسلامى بتلاغمة (ميلة)
510	210	300	المجموع

— شهادتان طبيتان (الطب العام والامراض الصدرية)،

— شهادة الاعفاء من الخدمة الوطنية أو أداء التزاماتها،

— صورتان،

— أربعة ظروف بطوابع بريدية.

وتوجه هذه الوثائق في ظروف الى مديرية التخطيط والتكوين بوزارة الشؤون الدينية،
4 نهج تيمقاد، حيدرة - الجزائر.

المادة 5 : تتضمن مسابقة الدخول للمدرسة الوطنية والمعاهد الاسلامية لتكوين الاطارات الدينية الاختبارات التالية :

(1) الاختبارات الكتابية :

أ - تحرير موضوع في التربية الاسلامية،
المدة : ساعتان، المعامل : 2،

ب - تحرير موضوع عام ذي طابع اجتماعي،
المدة : ساعتان، المعامل : 2

(2) الاختبارات الشفوية :

أ - استظهار القرآن الكريم أمام لجنة الامتحان، المدة : 15 دقيقة، المعامل : I،

ب - مناقشة عامة في مختلف المواد مع لجنة الاساتذة، المدة : 15 دقيقة، المعامل : I.

المادة 6 : كل علامة تقل عن 5 من 20 في أحد الاختبارات المنصوص عليها في المادة 5 أعلاه تقصى صاحبها.

المادة 7 : كل مترشح لا يلتحق بمركز تكوينه بعد شهر من اشعاره بالنجاح ودون أن يقدم تبريرا شرعيا، يفقد حق الاستفادة من نجاحه في المسابقة.

المادة 8 : تجرى مسابقة دخول اضافية في شهر سبتمبر ، اذا لم يتوفر عدد الناجحين المطلوب في المسابقة.

المادة 3 : يشارك في هذه المسابقة المترشحون الحافظون القرآن الكريم الذين تتوفر فيهم الشروط حسب الشعب التالية :

أ - أئمة الصلوات الخمس :

— أن تتراوح أعمارهم بين 19 و 35 سنة وأن يكونوا معفيين من الخدمة الوطنية أو أنهموا التزاماتها، حاصلين على شهادة الاهلية أو يثبتون متابعتهم للدراسة في السنة الرابعة من التعليم المتوسط قديما، السنة التاسعة من التعليم الاساسي.

ب - الائمة الوعاظ :

— يشترط فيهم أن يثبتوا متابعتهم للدراسة، السنة الثانية من التعليم الثانوي، أو من أعوان السلك الديني الذين يثبتون أقدمية 5 سنوات كاملة في شعبة الصلوات الخمس.

ج - المترشحون الذين ينجحون في امتحان الانتقاء الاولي الذي تنظمه وزارة الشؤون الدينية.

ويمكن أن يؤخر الحد الاقصى للسنة المحدد أعلاه، بسنة واحدة عن كل ولد مكفول في حدود 5 سنوات، ويمكن أن يصل هذا المجموع الى 10 سنوات لاعضاء جيش التحرير الوطني والمنظمة المدنية لجبهة التحرير الوطني.

المادة 4 : يتكون ملف الترشيح من الوثائق التالية :

— طلب يخط المترشح،

— شهادة مدرسية للتعليم العام،

— شهادة عمل تثبت أقدمية أعوان السلك الديني والائمة،

— شهادة العضوية لجيش التحرير الوطني والمنظمة المدنية لجبهة التحرير الوطني،

عند الاقتضاء،

— شهادة ميلاد،

— وبمقتضى المرسوم رقم 83 — 543 المؤرخ
فى 17 ذى الحجة عام 1403 الموافق 24 سبتمبر سنة
1983 والمتضمن القانون الاساسى النموذجى
للمعهد الوطنى للتعليم العالى، لاسيما المادة 5 منه،

— وبمقتضى المرسوم رقم 83 — 544 المؤرخ
فى 17 ذى الحجة عام 1403 الموافق 24 سبتمبر سنة
1983 والمتضمن القانون الاساسى النموذجى
للجامعة ولاسيما المادة 23 منه،

— وبمقتضى المرسوم رقم 84 — 122 المؤرخ
فى 18 شعبان عام 1404 الموافق 19 مايو سنة 1984
والمحدد صلاحيات وزير التعليم العالى،

— وبمقتضى المرسوم رقم 84 — 212 المؤرخ
فى 21 ذى القعدة عام 1404 الموافق 18 غشت سنة
1984 والمتعلق بتنظيم جامعة وهران للعلوم
والتكنولوجيا وسيرها،

— وبمقتضى المرسوم رقم 84 — 213 المؤرخ
فى 21 ذى القعدة عام 1404 الموافق 18 غشت سنة
1984 والمتعلق بتنظيم جامعة قسنطينة وسيرها،

— وبمقتضى المرسوم رقم 84 — 222 المؤرخ
فى 21 ذى القعدة عام 1404 الموافق 18 غشت سنة
1984 والمتضمن انشاء معهد وطنى للتعليم العالى
فى الهندسة المعمارية بالبلدية،

— وبمقتضى المرسوم رقم 84 — 253 المؤرخ
فى 21 ذى القعدة عام 1404 الموافق 18 غشت سنة
1984 والمتضمن انشاء معهد وطنى للتعليم العالى
فى الهندسة المعمارية ببسكرة،

يقرر ما يلى :

المادة الاولى : تطبيقا لاحكام القانون رقم
84 — 05 المؤرخ فى 7 يناير سنة 1984 المذكور
أعلاه يهدف هذا القرار الى تحديد كفاءات تنظيم
مسابقة الالتحاق بمؤسسات التعليم العالى للهندسة
المعمارية.

المادة 9 : ينشر هذا القرار فى الجريدة الرسمية
للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية.

حرر بالجزائر فى 7 رجب عام 1407 الموافق
7 مارس سنة 1987.

عن وزير الشؤون عن الوزير الاول
الدينية وبتفويض منه
الامين العام المدير العام للوظيفة
عبد المجيد الشريف العمومية
محمد كمال العلمى

وزارة التعليم العالى

قرار مؤرخ فى 12 شعبان عام 1407 الموافق 11 أبريل
سنة 1987 يتضمن تنظيم مسابقة الالتحاق
بمؤسسات التعليم العالى فى الهندسة
المعمارية.

ان وزير التعليم العالى،

— بمقتضى القانون رقم 84 — 05 المؤرخ فى
4 ربيع الثانى عام 1404 الموافق 7 يناير سنة 1984
والمتضمن تخطيط مجموعة الدارسين فى المنظومة
التربوية ولاسيما المادة 23 منه،

— وبمقتضى الامر رقم 70 — 67 المؤرخ فى
14 شعبان عام 1390 الموافق 14 أكتوبر سنة 1970
والمتضمن احداث المدرسة المتعددة التقنيات
للهندسة المعمارية والتعمير،

— وبمقتضى المرسوم رقم 63 — 495 المؤرخ
فى 31 ديسمبر سنة 1963 والمتضمن احداث
بكالوريا التعليم الثانوى،

— وبمقتضى المرسوم رقم 68 — 46 المؤرخ
فى 10 ذى القعدة عام 1387 الموافق 8 فبراير سنة
1968 والمتضمن احداث البكالوريا التقنية،

المادة 6 : تتكون لجنة تنظيم المسابقة المنصوص عليها في المادة 5 أعلاه من :

- مدير التعليم، رئيسا،
- مديري مؤسسات التعليم العالي في الهندسة المعمارية،
- رؤساء المجالس العلمية للمعاهد الجامعية للهندسة المعمارية والمعاهد الوطنية للتعليم العالي في الهندسة المعمارية.
- رئيس المجلس البيداغوجي للمدرسة المتعددة التقنيات للهندسة المعمارية والتعمير.

المادة 7 : تتضمن المسابقة الاختبارات في المواد الآتية :

- الرياضيات - المعامل 2،
- اختبار الكفاءة - المعامل I،
- اختبار بياني - المعامل I.

(1) يهدف اختبار الكفاءة الى :

- أ - قراءة الاشكال الهندسية (منطق التوافق، تطابق الوجوه، التقاطعات المختلفة . . .)
- ب - قدرات التفكير والتلخيص (تحليل العناصر المكونة البسيطة : تنظية المحيط، تجهيز الحيطان، سطح السلم . . . الخ) عبارة عن قراءة العلاقات بين نسب العناصر المذكورة وكثافتها).

(2) الاختبار البياني يتكون من :

- أ - النسخ البياني لرسم رئيسي عن انجاز معماري انطلاقا من صورة،
- ب - التعرف جغرافيا وتاريخيا على الانجاز المعماري المقدم وتحديد مكانه،
- ج - الوصف في كلمات للرسوم الهندسية الاساسية التي يتكون الانجاز ثم رسمه،
- د - الوصف في كلمات للرسوم المكررة للانجاز ثم رسمه.
- هـ - اعادة الرسم من الذاكرة بيانيا للشئء المقدم بعد سحب النسخ المصورة.

المادة 2 : يحدد عدد الاماكن البيداغوجية المعروضة لدى مؤسسات التعليم العالي للهندسة المعمارية طبقا لاحكام المادتين 5 و 23 من المرسوم رقم 83 - 543 المؤرخ في 24 سبتمبر سنة 1983 ورقم 83 - 544 المؤرخ في 24 سبتمبر سنة 1983 المذكورين أعلاه.

المادة 3 : تفتح المسابقة للمتشحين الحاصلين على شهادة البكالوريا للسنة الجارية أو شهادة تعادلها في الفروع الآتية :

- الرياضيات،
 - الرياضيات التقنية،
 - العلوم،
 - العلوم الاسلامية،
 - الهندسة،
 - البناء والاشغال العمومية.
- والحاصلين :

★ اما على تقدير «قريب من الحسن» أو «مقبول»،

★ واما على معدل IO من 20 في الاختبارات النهائية للبكالوريا في المواد الآتية :
الرياضيات والعلوم الفزيائية.

المادة 4 : يعفى من المسابقة حاملو شهادة البكالوريا من نفس الفروع المحصلون عليها بتقدير «حسن جدا» أو «حسن».

المادة 5 : تقوم بالكيفيات التطبيقية لتنظيم المسابقة، لجنة تكون مهمتها على الخصوص :

- وضع قائمة المؤسسات المكلفة بالتنظيم المادي للمسابقة،
- تعيين تاريخ المسابقة ومكان اجرائها،
- تحديد مدة الاختبارات وكيفية تقديرها،
- اختيار المواضيع على أساس الاقتراحات الصادرة عن المؤسسات،
- تشكيل اللجان وتعيينها،
- تثبيت نتائج مداولات اللجان.

— وبمقتضى المرسوم رقم 84 — 04 المؤرخ في 28 ربيع الاول عام 1404 الموافق 2 يناير سنة 1984 والمتضمن تحويل الوصاية على المعهد الوطني للتكوين في الاعلام الآلى،

— وبمقتضى المرسوم رقم 84 — 122 المؤرخ في 18 شعبان عام 1404 الموافق 19 مايو سنة 1984 والمحدد صلاحيات وزير التعليم العالي،

— وبمقتضى المرسوم رقم 84 — 210 المؤرخ في 21 ذى القعدة عام 1404 الموافق 18 غشت سنة 1984 والمتعلق بتنظيم جامعة هواري بومدين للعلوم والتكنولوجيا وسيرها،

— وبمقتضى المرسوم رقم 84 — 211 المؤرخ في 21 ذى القعدة عام 1404 الموافق 18 غشت سنة 1984 والمتعلق بتنظيم جامعة وهران وسيرها،

— وبمقتضى المرسوم رقم 84 — 212 المؤرخ في 21 ذى القعدة عام 1404 الموافق 18 غشت سنة 1984 والمتعلق بتنظيم جامعة وهران للعلوم والتكنولوجيا وسيرها،

— وبمقتضى المرسوم رقم 84 — 213 المؤرخ في 21 ذى القعدة عام 1404 الموافق 18 غشت سنة 1984 والمتعلق بتنظيم جامعة قسنطينة وسيرها،

— وبمقتضى المرسوم رقم 84 — 214 المؤرخ في 21 ذى القعدة عام 1404 الموافق 18 غشت سنة 1984 والمتعلق بتنظيم جامعة عنابة وسيرها،

— وبمقتضى المرسوم رقم 84 — 225 المؤرخ في 21 ذى القعدة عام 1404 الموافق 18 غشت سنة 1984 والمتضمن انشاء معهد وطني للتعليم العالي في الاعلام الآلى بتيڤى وزو،

— وبمقتضى المرسوم رقم 84 — 236 المؤرخ في 21 ذى القعدة عام 1404 الموافق 18 غشت سنة 1984 والمتضمن انشاء معهد وطني للتعليم العالي في الاعلام الآلى بسيدي بلعباس،

— وبمقتضى المرسوم رقم 84 — 243 المؤرخ في 21 ذى القعدة عام 1404 الموافق 18 غشت سنة 1984

المادة 8 : تنظم المسابقة خلال الاسبوع الثالث من شهر يوليو من قبل مؤسسات التعليم العالي في الهندسة المعمارية.

تصرح اللجنة عن النتائج التى تبلغ الى المعنيين بالامر عن طريق الصحافة أو اللصق لدى المؤسسات المعنية.

المادة 9 : يكلف مدير التعليم ومدير التخطيط والتوجيه، كل فيما يخصه، بتنفيذ هذا القرار الذى ينشر فى الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية.

حرر بالجزائر فى 12 شعبان عام 1407 الموافق 11 أبريل سنة 1987.

رفيق عبد الحق برارحى

قرار مؤرخ فى 12 شعبان عام 1407 الموافق 11 أبريل سنة 1987 يتضمن تنظيم مسابقة الالتحاق بمؤسسات التعليم العالي فى الاعلام الآلى.

ان وزير التعليم العالي،

— بمقتضى القانون رقم 84 — 05 المؤرخ فى 4 ربيع الثانى عام 1404 الموافق 7 يناير سنة 1984 والمتضمن تخطيط مجموعة الدارسين فى المنظومة التربوية ولاسيما المادة 23 منه،

— وبمقتضى المرسوم رقم 63 — 495 المؤرخ فى 31 ديسمبر سنة 1963 والمتضمن احداث بكالوريا التعليم الثانوى،

— وبمقتضى المرسوم رقم 82 — 434 المؤرخ فى 18 صفر عام 1403 الموافق 4 ديسمبر سنة 1982 والمتضمن انشاء المعهد الوطنى للتكوين فى الاعلام الآلى ويحدد قانونه الاساسى ونظام الدراسة فيه،

— وبمقتضى المرسوم رقم 83 — 544 المؤرخ فى 17 ذى الحجة عام 1403 الموافق 24 سبتمبر سنة 1983 والمتضمن القانون الاساسى النموذجى للجامعة ولاسيما المادة 23 منه،

— وضع قائمة المؤسسات المكلفة بالتنظيم المادي للمسابقة،

— تعيين تاريخ اجراء المسابقة ومكانها،

— تحديد مدة الاختبارات وكيفياتها وتقويمها،

— اختيار المواضيع على أساس الاقتراحات الصادرة عن المؤسسات،

— تكوين اللجان وتعيينها،

— تثبيت نتائج مداولات اللجان.

المادة 6 : تتكون لجنة تنظيم المسابقة المنصوص عليها في المادة 5 أعلاه من :

— مدير التعليم، رئيسا،

— مديري مؤسسات التعليم العالي في الاعلام الآلى،

— رؤساء المجالس العلمية للمعاهد الجامعية للاعلام الآلى والمعاهد الوطنية للتعليم العالي في الاعلام الآلى والمعهد الوطني للتكوين في الاعلام الآلى.

المادة 7 : تتضمن المسابقة اختبارات في المواد الآتية :

— الرياضيات، المعامل 3،

— العلوم الفيزيائية، المعامل 3،

— الثقافة العامة، المعامل I.

يستمد الاختباران الاولان من برنامج السنة الثالثة للتعليم الثانوى.

ويدور برنامج الثقافة العامة حول المشاكل العلمية للعالم المعاصر.

المادة 8 : تنظم المسابقة خلال الاسبوع الثالث من شهر يوليو من قبل مؤسسات التعليم العالي للاعلام الآلى.

تعلن اللجنة النتائج التي تبلغ الى المعنيين بالامر عن طريق الصحافة أو اللصق لدى المؤسسات المعنية.

والمتضمن انشاء المهد الوطنى للتعليم العالى فى الاعلام الآلى بسطيف،

يقرر ما يلى :

المادة الاولى : تطبيقا لاحكام القانون رقم 84 - 05 المؤرخ فى 7 يناير سنة 1984 المذكور أعلاه يهدف هذا القرار الى تحديد كيفيات تنظيم مسابقة الالتحاق بمؤسسات التعليم العالى للاعلام الآلى.

المادة 2 : يحدد عدد الاماكن البيداغوجية المعروضة لدى مؤسسات التعليم العالى للاعلام الآلى طبقا لاحكام المادتين 5 و 23 من المرسوم رقم 83 - 543 المؤرخ فى 24 سبتمبر سنة 1983 والمرسوم رقم 83 - 544 المؤرخ فى 24 سبتمبر سنة 1983 المذكورين أعلاه.

المادة 3 : تفتح المسابقة للمتشحين الحاصلين على شهادة البكالوريا للسنة الجارية أو شهادة تعادلها فى الفروع الآتية :

— الرياضيات،

— التقنية الرياضية،

— العلوم،

— العلوم الاسلامية،

— الاعلام الآلى.

والحاصلين :

★ اما على تقدير «قريب من الحسن» أو «مقبول»،

★ واما على معدل 10 من 20 فى الاختبارات النهائية للبكالوريا فى المواد الآتية : الرياضيات والعلوم الفيزيائية.

المادة 4 : يعفى من المسابقة حاملو شهادة البكالوريا من نفس الفروع المحصلون عليها بتقدير «حسن جدا» أو «حسن».

المادة 5 : تقوم بالكيفيات التطبيقية لتنظيم المسابقة، لجنة تكون مهمتها :

I984 والمتضمن انشاء معهد وطنى للتعليم العالى فى العلوم الطبية بوهران،

— وبمقتضى المرسوم رقم 84 — 217 المؤرخ فى 21 ذى القعدة عام 1404 الموافق 18 غشت سنة 1984 والمتضمن انشاء معهد وطنى للتعليم العالى فى العلوم الطبية بقسنطينة،

— وبمقتضى المرسوم رقم 84 — 218 المؤرخ فى 21 ذى القعدة عام 1404 الموافق 18 غشت سنة 1984 والمتضمن انشاء معهد وطنى للتعليم العالى فى العلوم الطبية بعنابة،
يقرر ما يلى :

المادة الاولى : تطبيقا لاحكام القانون رقم 84 — 05 المؤرخ فى 7 يناير سنة 1984 المذكور أعلاه، يهدف هذا القرار الى تحديد كفاءات تنظيم مسابقة الالتحاق بالمعاهد الوطنية للتعليم العالى فى العلوم الطبية.

المادة 2 : يحدد عدد الاماكن البيداغوجية المعروضة لدى المعاهد الوطنية للتعليم العالى فى العلوم الطبية طبقا لاحكام المادة 5 من المرسوم رقم 83 — 543 المؤرخ فى 24 سبتمبر سنة 1983 المذكور أعلاه.

المادة 3 : تفتح المسابقة للمترشحين الحاصلين على شهادة البكالوريا للسنة الجارية أو شهادة تعادلها فى الفروع الآتية :

- العلوم،
- العلوم الاسلامية،
- الرياضيات،
- البيوكيمياء.

والحاصلين :

— اما على تقرير «قريب من الحسن» «أو» «مقبول».

— واما على معدل 10 من 20 فى الاختبارات

النهائية للبكالوريا فى المواد وحسب الفروع الآتية:

المادة 9 : يكلف مدير التعليم ومدير التخطيط والتوجيه، كل فيما يخصه، بتنفيذ هذا القرار الذى ينشر فى الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية.

حرر بالجزائر فى 12 شعبان عام 1407 الموافق 11 أبريل سنة 1987.

رفيق عبد الحق برارحى

قرار مؤرخ فى 12 شعبان عام 1407 الموافق 11 أبريل سنة 1987 يتضمن تنظيم مسابقة الالتحاق بالمعاهد الوطنية للتعليم العالى فى العلوم الطبية.

ان وزير التعليم العالى،

— بمقتضى القانون رقم 84 — 05 المؤرخ فى 4 ربيع الثانى عام 1404 الموافق 7 يناير سنة 1984 والمتضمن تخطيط مجموعة الدارسين فى المنظومة التربوية ولاسيما المادة 23 منه،

— وبمقتضى المرسوم رقم 63 — 495 المؤرخ فى 31 ديسمبر سنة 1983 والمتضمن احداث بكالوريا التعليم الثانوى،

— وبمقتضى المرسوم رقم 83 — 543 المؤرخ فى 17 ذى الحجة عام 1403 الموافق 24 سبتمبر سنة 1983 والمتضمن القانون الاساسى النموذجى للمعهد الوطنى للتعليم العالى ولاسيما المادة 5 منه،

— وبمقتضى المرسوم رقم 84 — 122 المؤرخ فى 18 شعبان عام 1404 الموافق 19 مايو سنة 1984 والمحدد صلاحيات وزير التعليم العالى،

— وبمقتضى المرسوم رقم 84 — 215 المؤرخ فى 21 ذى القعدة عام 1404 الموافق 18 غشت سنة 1984 والمتضمن انشاء معهد وطنى للتعليم العالى فى العلوم الطبية بالجزائر،

— وبمقتضى المرسوم رقم 84 — 216 المؤرخ فى 21 ذى القعدة عام 1404 الموافق 18 غشت سنة

المادة 8 : تنظم المسابقة خلال الاسبوع الثالث من شهر يوليو من قبل المعاهد الوطنية للتعليم العالي في العلوم الطبية.

تعلن اللجنة النتائج التي تبلغ الى المعنيين بالامر عن طريق اللصق في المؤسسات المعنية والصحافة.

المادة 9 : يكلف مدير التعليم ومدير التخطيط والتوجيه، كل فيما يخصه، بتنفيذ هذا القرار الذي ينشر في الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية.

حرر بالجزائر في 12 شعبان عام 1407 الموافق 11 أبريل سنة 1987.

رفيق عبد الحق برارحي

وزارة المالية

قرار وزاري مشترك مؤرخ في 29 ربيع الثاني عام 1407 الموافق 31 ديسمبر سنة 1986 يحدد كفايات تطبيق المادة 116 من قانون المالية لسنة 1983 المعدلة بموجب المادة 79 من قانون المالية لسنة 1986 و المتعلقة بالرسم على عقود النقل الفردي أو الجماعي المسلمة للأشخاص المقيمين من أجل القيام بسفر دولي

ان وزير المالية ،

ووزير النقل،

— بمقتضى القانون رقم 82 — 14 المؤرخ في 14 ربيع الاول عام 1403 الموافق 30 ديسمبر سنة 1982 والمتضمن قانون المالية لسنة 1983 ولاسيما المادة 116 منه،

— وبمقتضى القانون رقم 85 — 09 المؤرخ في 14 ربيع الثاني عام 1406 الموافق 26 ديسمبر سنة 1985 والمتضمن قانون المالية لسنة 1986، لا سيما المادة 79 منه،

★ العلوم الطبيعية والعلوم الفيزيائية، أو العلوم الطبيعية والرياضيات بالنسبة للفروع العلمية، والعلوم الاسلامية، والرياضيات،

★ البيولوجيا والعلوم الفيزيائية أو البيولوجيا والرياضيات بالنسبة لفرع البيوكيمياء.

المادة 4 : يعفى من المسابقة حاملو شهادة البكالوريا من نفس الفروع المحصولون عليها يتقدير «حسن جدا» أو «حسن»

المادة 5 : تتولى الكيفيات التطبيقية لتنظيم المسابقة لجنة تكون مهمتها :

— وضع قائمة المؤسسات المكلفة بالتنظيم المادى للمسابقة،

— تحديد تاريخ اجراء المسابقة ومكانها،

— تحديد مدة الاختبارات وكيفياتها وتقويمها،

— اختيار المواضيع على أساس الاقتراحات الصادرة عن المؤسسات،

— تكوين اللجان وتعيينها،

— تثبيت نتائج مداولات اللجان.

المادة 6 : تتكون لجنة تنظيم المسابقة المنصوص عليها في المادة 5 أعلاه من :

— مدير التعليم، رئيسا،

— مديري المعاهد الوطنية للتعليم العالي في العلوم الطبية،

— رؤساء المجالس العلمية للمعاهد الوطنية للتعليم العالي في العلوم الطبية.

المادة 7 : تحتوى المسابقة على اختبارات في المواد الآتية :

— العلوم الطبيعية — المعامل 3،

— العلوم الفيزيائية — المعامل 2.

تستمد اختبارات المسابقة من برنامج السنة الثالثة للتعليم الثانوى.

كما يجب أن يدعم هذا الدفع بكشف في نسختين يبين فيه رقم الاعمال الخاضع لهذا الرسم، المحقق خلال الفصل المعنى وكذلك مبلغ هذا الرسم

المادة 5 : يضاف الرسم الى سعر التذكرة المسلمة للمسافر من قبل مؤسسة النقل البرى عند تقديمه جواز السفر وذلك بالنسبة للأشخاص المتوجهين الى الخارج عن طريق البر،

وتدفع الى قابض الصندوق المركزى للتسجيل لمدينة الجزائر أو قابض الضرائب المختلفة المعنى ضمن الشروط والآجال المنصوص عليها في المادة 4 أعلاه.

المادة 6 : يسدد الاشخاص المقيمين بالجزائر والمتوجهين الى الخارج عن طريق البر بوسائل النقل الخاصة، الرسم لدى أية قبضة للضرائب المختلفة عبر التراب الوطنى.

يسلم المحاسب المعنى عند تقديم جواز السفر وصلا يثبت دفع الرسم الى الشخص المعنى.

يقدم هذا الوصل الى مكتب الجمارك فى الحدود.

وفى حالة عدم اثبات دفع الرسم يتولى مكتب الجمارك المختص تحصيل الرسم المذكور ويسلم للمعنى وصلا بذلك.

المادة 7 : طبقا لاحكام المادة 128 من قانون الطابع، يعفى المواطنون الحاملون بطاقة مقيم بالحدود، عندما يتوجهون نحو بلد مجاور، من دفع الرسم الجزافى المحدد بثمانين دينارا (80 دج).

المادة 8 : فى حالة استرجاع سعر تذكرة السفر بكامله أو جزء منه، يرد الناقل الرسم الى صاحب الحق وفقا لقيمة السعر المسترجعة.

يجب أن يرفق كشف في نسختين للرسم المسترجعة خلال الفصل المعنى والمتعلق بالسفر الدولى كدعم للكشوف المبينة لرقم الاعمال كما هو محدد فى المادة 4 أعلاه، ويخصم مبلغ هذا الكشف من المدفوعات الواجب تسديدها.

— وبناء على قانون الطابع ولاسيما المادة 128 منه،

— وبناء على قانون الجمارك،
يقرران مايلى :

المادة الاولى : يهدف هذا القرار الى تحديد كيفيات تطبيق المادة 116 من قانون المالية لسنة 1983 المعدلة بالمادة 79 من قانون المالية لسنة 1986 والمتضمنة تأسيس رسم على عقود النقل الفردى أو الجماعى المسلمة للمقيمين من أجل القيام بسفر دولى.

المادة 2 : تترتب تأدية الرسم المذكور فى المادة الاولى أعلاه على كل فرد مقيم فى الجزائر ويتوجه نحو الخارج عن طريق الجو أو البحر أو البر.

ويقصد بعبارة كل فرد مقيم فى الجزائر، كل شخص له سكن بالجزائر.

كما يعتبر مقيمين أيضا، الاجانب الحاملون بطاقة المقيم، المسلمة من قبل السلطات المعنية.

المادة 3 : يجب ان يكون الرسم منفصلا عن قيمة سعر النقل وبقيمة الرسوم الاخرى بالنسبة للنقل الجوى والبحرى .

وفى حالة الجمع بين سفر داخلى وسفر دولى فى تذكرة واحدة، يعتبر مجموع السفر، سفرا دوليا خاضعا للرسم.

فى حالة تغيير التذكرة يحسب الرسم أيضا من سعر التكملة وذلك ضمن الشروط المحددة أعلاه.

المادة 4 : يجب على مؤسسات النقل الجوى أو البحرى الوطنية أو الاجنبية دفع الرسم المنصوص عليه فى المادة 3 أعلاه كل ربع سنة الى قابض الصندوق المركزى للتسجيل بمدينة الجزائر أو قابض الضرائب المختلفة المختص اقليميا فى اليوم 30 من نهاية كل فصل أو على الاكثر فى اليوم 45 ابتداء من نهاية كل فصل مدنى.

المادة 9 : يدفع الرسم المذكور أعلاه الى حساب الخزينة الخاص رقم 04I - 302 «صندوق المقاصة» طبقا للمادة 128 من قانون الطابع.

المادة 10 : ينشر هذا القرار في الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية.

حرر بالجزائر في 29 ربيع الثاني عام 1407 الموافق 31 ديسمبر سنة 1986.

وزير المالية
عبد العزيز خلاف

وزير النقل
رشيد بن يلس

قرار وزاري مشترك مؤرخ في 30 رجب عام 1407 الموافق 30 مارس سنة 1987 يتضمن التوزيع المفصل للايرادات والمصاريف للقطاعات الصحية والمؤسسات الاستشفائية المتخصصة

ان وزير المالية،

ووزير الصحة العمومية،

— بمقتضى القانون رقم 84 - 21 المؤرخ في أول ربيع الثاني عام 1405 الموافق 24 ديسمبر سنة 1984 والمتضمن قانون المالية لسنة 1985، لاسيما المادة 12 منه،

— وبمقتضى القانون رقم 86 - 15 المؤرخ في 27 ربيع الاول عام 1407 الموافق 29 ديسمبر سنة 1986 والمتضمن قانون المالية لسنة 1987، لاسيما المادتان 124 و 125 منه،

— وبمقتضى المرسوم رقم 81 - 242 المؤرخ في 6 ذى القعدة عام 1401 الموافق 5 ديسمبر سنة 1981 والمتضمن انشاء القطاعات الصحية وتنظيمها، المعدل والمتمم،

— وبمقتضى المرسوم رقم 81 - 243 المؤرخ في 6 ذى القعدة عام 1401 الموافق 5 سبتمبر سنة 1981 والمتضمن انشاء المؤسسة الاستشفائية المتخصصة وتنظيمها، المتتم،

— وبمقتضى المرسوم رقم 86 - 25 المؤرخ في 2 جمادى الثانية عام 1406 الموافق 11 فبراير سنة 1986 والمتضمن القانون الاساسي النموذجي للمراكز الاستشفائية الجامعية المعدل بالمرسوم رقم 86 - 294 المؤرخ في 16 ديسمبر سنة 1986،

— وبمقتضى المرسوم رقم 87 - 04 المؤرخ في أول جمادى الاولى عام 1407 الموافق أول يناير سنة 1987 الذي يحدد توازن تمويل ميزانيات القطاعات الصحية والمؤسسات الاستشفائية المتخصصة بما فيها المراكز الاستشفائية الجامعية وكيفيات ذلك، لاسيما المادة الاولى منه،

يقرر ان ما يلي :

المادة الاولى : يجرى التوزيع المفصل للايرادات لكل قطاع صحي وكل مؤسسة استشفائية متخصصة كما هو محدد في الجدول «أ» الملحق بالمرسوم رقم 87 - 04 المؤرخ في أول يناير سنة 1987 المذكور أعلاه، طبقا للجدول رقم 1 الملحق بأصل هذا القرار.

المادة 2 : يجرى التوزيع المفصل للمصاريف لكل قطاع صحي ومؤسسة استشفائية متخصصة كما هو محدد في الجدول «ب» الملحق بالمرسوم رقم 87 - 04 المؤرخ في أول يناير سنة 1987 المذكور أعلاه، طبقا للجدول رقم 2 الملحق بأصل هذا القرار.

المادة 3 : يكلف مدير الميزانية ومدير المحاسبة ومدير المراقبة الجبائية بوزارة المالية ومدير ادارة الوسائل المادية والمالية بوزارة الصحة العمومية، كل فيما يخصه، بتنفيذ هذا القرار الذي ينشر في الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية.

حرر بالجزائر في 30 رجب عام 1407 الموافق 30 مارس سنة 1987.

عن وزير الصحة
العمومية
الامين العام
جلول بغلي

عن وزير المالية
الامين العام
محمد طرباش

يقرر ما يلي :

المادة الاولى : يهدف هذا القرار الى تحديد
كيفية فتح وتسيير الحسابات المفتوحة لفائدة
المواطنين المقيمين وفقا لاحكام المرسوم رقم
87 - 61 المؤرخ في 3 مارس سنة 1987 المذكور
أعلاه.

المادة 2 : تفتح الحسابات لفائدة الاشخاص
ذوى الجنسية الجزائرية المقيمين في الجزائر.

تحدد في طلب فتح الحسابات، نوعية العملة
الصعبة التي يمسك بها هذا الحساب.

المادة 3 : تقيد في الجانب الدائن للحساب :

- المبالغ المحولة من الخارج عن طريق البنوك
أو الارسال البريدي الموجه الى المؤسسات المالية
المفتوح لديها الحساب.

- عن طريق الدفع من حساب آخر بالعملة
الصعبة مفتوح باسم مواطن.

- عن طريق الدفع ولو من قبل شخص آخر
لجميع وسائل الدفع المحررة بالعملة الاجنبية
القابلة للتحويل بكل حرية والمستوردة بطريقة
قانونية.

- حصيلة الفوائد المؤداة عن الارصدة
المودعة في الحساب.

المادة 4 : تطبيقا لاحكام المادة 10 من المرسوم
رقم 87 - 61 المؤرخ في 3 مارس سنة 1987 المذكور
أعلاه يتم دفع العملة الصعبة بناء على تقديم تصريح
باستيراد العملة الصعبة المؤشر عليه من قبل
مصلحة الجمارك عند الدخول الى التراب الوطني
في أجل شهر ابتداء من تاريخ التصريح.

غير أنه يعفى حائزو العملة الصعبة أو وسائل
الدفع المحررة بالعملة الاجنبية القابلة للتحويل
بحرية، المقيمين على التراب الوطني من تقديم
رخصة استيراد العملة الصعبة.

المادة 5 : ان سعر التحويل المطبق، في حالة
الدفع أو السحب الذي يقوم به صاحب حساب

قرار مؤرخ في 4 رجب عام 1407 الموافق 4
مارس سنة 1987 يتضمن تحديد شروط تسيير
الحسابات بالعملة الصعبة بالنسبة للمواطنين
المقيمين.

ان وزير المالية،

- بمقتضى القانون رقم 64 - III المؤرخ في
10 أبريل سنة 1964 والمتضمن تأسيس الوحدة
النقدية الوطنية،

- وبمقتضى القانون رقم 79 - 07 المؤرخ في
26 شعبان عام 1399 الموافق 21 يوليو سنة 1979
والمتضمن قانون الجمارك،

- وبمقتضى الامر رقم 66 - 156 المؤرخ في
18 صفر عام 1986 الموافق 8 يونيو سنة 1966
والمتضمن قانون العقوبات، المعدل والمتمم،

- وبمقتضى القانون رقم 85 - 09 المؤرخ
في 14 ربيع الثانى عام 1406 الموافق 26 ديسمبر
سنة 1985 والمتضمن قانون المالية لسنة 1986،

- وبمقتضى القانون رقم 86 - 15 المؤرخ
في 17 ربيع الثانى عام 1407 الموافق 29 ديسمبر
سنة 1986 والمتضمن قانون المالية لسنة 1987،

- وبمقتضى المرسوم رقم 82 - 137 المؤرخ
في 25 رمضان عام 1402 الموافق 17 يوليو سنة
1982 الذى يحدد صلاحيات وزير المالية،

- وبمقتضى المرسوم رقم 87 - 61 المؤرخ
في 3 رجب عام 1407 الموافق 3 مارس سنة 1987
المتضمن تطبيق المادة 139 من القانون رقم
85 - 09 المؤرخ في 26 ديسمبر سنة 1985 والمتضمن
قانون المالية لسنة 1986 المعدلة بالمادة 100 من
القانون رقم 86 - 15 المؤرخ في 29 ديسمبر سنة
1986 والمتضمن قانون المالية لسنة 1987،

- وبمقتضى القرار المؤرخ في 6 جمادى
الاولى عام 1403 الموافق 19 فبراير سنة 1983
والمتضمن احداث علاوة تشجيعية على الادخار
لفائدة المواطنين المقيمين في الخارج، المعدل
والمتمم،

بعملة صعبة أخرى غير تلك التي مسك بها الحساب، هو السعر الناتج عن النسبة بين متوسط أسعار الشراء والبيع بالدينار للعملة المستوردة ومتوسط أسعار الشراء والبيع بالدينار للعملة الممسوك بها الحساب وفقا للأسعار المعمول بها يوم اجراء العملية والمحددة من قبل البنك المركزي الجزائري.

المادة 6 : يمكن أن يسحب من الحساب في حدود المبالغ المقيمة في جانبه الدائن لاجل :
- القيام بكل تحويل نحو الخارج،
- تمويل حساب آخر بالعملة الصعبة مفتوح باسم مواطن.

- القيام بأى سحب أو تحويل بالدينار وفقا لسعر التحويل المطبق عن السعر الذي يحدده البنك المركزي الجزائري، يوم اجراء العملية.

- القيام بسحب أى مقدار نقدي لاكتساب أملاك أو خدمات داخل الوطن، يشترط فيها الدفع بالعملة الصعبة.

- القيام بسحب أية وسائل للدفع الخارجى قصد تصديرها ماديا.

لا تخضع العمليات المبينة أعلاه لاية رخصة من مصالح مراقبة الصرف.

يتم تصدير وسائل الدفع هذه فى الخارج ماديا من قبل صاحب الحساب أو شخص آخر فى أجل أقصاه شهر واحد، بناء على تقديم ورقة الصرف التى سلمها البنك باسم المصدر الى مصلحة الجمارك واذا لم يحقق فى أجل شهر الاستعمال الذى خصصت اليه العملة الصعبة أو وسائل الدفع الدولية الناتجة عن السحب من حساب العملة الصعبة، تصب هذه العملة الصعبة ثانية لدى البنك حتى تقيد فى حساب بالعملة الصعبة.

المادة 7 : تخول عمليات السحب أو التحويل بالدينار الى حساب داخلى، الحق فى الاستفادة من

علاوة تشجيع الادخار المحدث بالقرار المؤرخ فى 19 فبراير سنة 1983 المذكور أعلاه.

المادة 8 : تستفيد الارصدة الدائنة للحساب بالعملة الصعبة، فوائد يحدد نسبتها وزير المالية تحسب دوريا مرة كل سنة أو عند قفل الحساب ويخير البنك صاحب الحساب بمبلغ الفوائد المقيمة فى حسابه.

فى حالة الاسترجاع المبكر للودائع لاجل معين، تكون نسبة الفوائد هى النسبة المطبقة على المدة الفعلية للايداع، وفى حالة عدم وجود ذلك على المدة الاقل مباشرة لذلك.

تستعمل الفوائد المؤداة بعنوان الاموال المودعة لدى الحساب وفقا لنفس الشروط المطبقة على الاموال الاصلية.

تحسب نفقات تسيير هذه الحسابات استنادا الى التعريفات المطبقة فى الحساب الداخلى.

المادة 9 : ان مدة صلاحية الحساب غير محددة الا أنه يمكن لصاحب الحساب، فى أى وقت كان، أن يطلب قفل الحساب مع تخصيص الرصيد لتمويل العمليات التى يرخص بها هذا القرار.

المادة 10 : يشعر البنك كتابيا أصحاب الحسابات بالعملة الصعبة بالاحكام التنظيمية التى تسيير هذا الصنف من الحسابات.

ترفع الى البنك المركزي الجزائري الحالات الخاصة التى لم تجد حلا لها فى هذا القرار.

المادة 11 : ينشر هذا القرار فى الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية.

حرر بالجزائر فى 4 رجب عام 1407 الموافق 4 مارس سنة 1987.

عبد العزيز خلاف